جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

محاضرات في مقياس

مدخـــل للاقتصـــاد

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جدع مشترك علوم اقتصادية، علوم تجارية، وعلوم التسيير

إعداد: د. دعـاس خليـل

السنة الجامعية: 2022/2021

المحتـــوى	الصفحة
المقدمة	05
الفصل الأول التعريف بعلم الاقتصاد	07
1- تعريف علم الاقتصاد	7
2- موضوع ومنهج علم الاقتصاد	12
3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى	19
الفصل الثاني المشكلة الاقتصادية	24
1- تعريف المشكلة الاقتصادية	24
2- طبيعة المشكلة الاقتصادية	24
3- خصائص المشكلة الاقتصادية	25
4- عناصر المشكلة الاقتصادية	27
الفصل الثالث الطلب والاستهلاك	30
1- الإستهلاك ومحدداته	30
2- الطلب	32
3- محدّدات الطلب	35

4- مرونة الطلب	37
الفصل الرابع العرض والإنتـــاج	41
1- العرض	41
2- الإنتاج	43
الفصل الخامس الســـوق	46
1- مفهوم السوق والعوامل المحددة لنطاقه	46
2- تصنيف الأسواق	48
3- توازن السوق	50
الفصل السادس النقـــود	56
1- أهمية النقود في الحياة الاقتصادية	56
2- تعريف النقود، نشأتها وخصائصها	57
3- وظائف النقود	61
4- أشكال النقود	61
الفصل السابـع الدخـل الوطنـي	64
1- مفهوم الدخل الوطني	64

2- مكونات الدخل الوطني	67
الفصل الثامن	79
البطالـــــة	
1- البطالة: تعريفها، أسبابها وقياسها	80
2- أنواع البطالة	82
3- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة ووسائل معالجتها	84
الفصل التاسع	87
التضخـــــم	
1- مفهوم التضخم وأسبابه	87
2- أنواع التضخم	89
3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ووسائل معالجته	91
الفصل العاشر	95
التنمية والسياسات الاقتصادية	
1- النمو والتنمية الاقتصادية	95
2- أهمية السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية	97
3- التنمية المستدامة وأبعادها	100
قائمة المراجع	102

مقدمة:

يعتبر مقياس مدخل للاقتصاد مقياسا مفتاحيا وأساسيا لطلبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير والذي يضع الدارس للتخصصات المختلفة في صورة المحاور الأساسية التي يهتم هذا الفرع بدراستها والإلمام بمختلف موضوعات علم الاقتصاد.

لقد شكلت تجربتي الخاصة في تقديم محاضرات مقياس مدخل للاقتصاد على مستوى الكلية لعدة سنوات وتواصلي الدائم مع طلبتي في السنة الأولى فرصة لتأكيد أهمية وضع مطبوعة في هذا المقياس، وتقديم مادة علمية في هذا المجال بأسلوب واضح ومبسط وباستخدام مفردات مباشرة تكون عونا ودليلا لأبنائنا الطلبة في تحضير بحوثهم وتشكل وثيقة مرجعية لتحضير امتحاناتهم. وأنا كلي أمل اليوم أن يحقق هذا الجهد العلمي الفائدة المرجوة منه، وأن يشكل قيمة إضافية لكل الأعمال التي قدمت في هذا المجال.

وبرغم تشعب مجالات اهتمام مقياس مدخل للاقتصاد وتنوعها كونه يلامس كل الموضوعات المرتبطة بالاقتصاد، فقد حاولنا أن نتطرق إلى بعض المحاور الرئيسية التي ارتأينا ضرورة اكتساب الطالب لمعارف أساسية فيها والتي نتوخى أن تقدم إحاطة شاملة بمختلف محاور المقياس.

وعلى ضوء ذلك، قدمنا هذه المطبوعة في عشرة (10) فصول، على النحو الآتي:

الفصل الأول: التعريف بعلم الاقتصاد

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

الفصل الثالث: الطلب والاستهلاك

الفصل الرابع: العرض والإنتـاج

الفصل الخامس: السوق

الفصل السادس: النقود

الفصل السابـع: الدخـل الوطنـي

الفصل الثامن: البطالــة

الفصل التاسع: التضخــم

الفصل العاشر: التنمية والسياسات الاقتصادية

الفصل الأول: التعريف بعلم الإقتصاد

سنحاول خلال هذا الفصل استعراض تعريف علم الاقتصاد، موضوع علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، وكذا فروع علم الاقتصاد.

1- تعريف علم الاقتصاد:

ورد في التاريخ الاقتصادي أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد، انطلاقا من نظرة الاقتصاديين الذين تناولوا بالبحث المشاكل التي يهتم بها علم الاقتصاد. ويميز هؤلاء بين مجموعتين مع التعاريف، على النحو الأتي:

المجموعة الأولى: تعاريف تقوم على أساس الثروة واستخدامها، وقد كانت موضع نقد لأنها ترتبط بجانب معين من حياة الإنسان وسلوكه، بينما المشكلات الاقتصادية في جميع النواحي أي أن ربط الاقتصاد بالثروة المادية لا يعبر بالضرورة على وسائل إشباع الحاجات غير المادية.

المجموعة الثانية: تعاريف تقوم على مبدأ الاعتراف بالحاجة وصعوبة إشباعها وهو ما يطرح ضرورة الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج.

ومن هذه التعاريف، نذكر:

- الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتني. "أدم سميث".

- الاقتصاد هو العلم الذي يعنى بدراسة نشاط الإنسان في سعيه المستمر لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة باستخدام موارده النادرة أو المحدودة أو غير المستغلة. "روبنز".

- الاقتصاد هز العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية أي كيف يحصل الإنسان على دخله وكيف ينفق هذا الدخل. "ألفريد مارشال".

- الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة نظر الثمن. "دافنبورت".

– الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية. "بيجو".

– الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله. "ميلتون فريدمان".

– الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل. "ساموبلسون".

– الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية إدارة الموارد النادرة في مجتمع إنساني. "ريمون بار".

فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة باستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة و المتزايدة.

إذن يهتم علم الاقتصاد بأحد أوجه النشاط الإنساني ألا وهو النشاط الاقتصادي الذي يشمل جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بمجال الإنتاج، التبادل والاستهلاك والتوزيع وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية، الدخل، الادخار، الاستثمار، التضخم، الدورات الاقتصادية، البطالة ... إلخ.

ويرى بول ساموبلسن (Paul Samelsson) في كتابه "علم الاقتصاد" أن الاقتصاد هو من أقدم الفنون وأحدث العلوم، وهي العبارة التي اتفق عليها الاقتصاديون، حيث أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علما مستقلا بذاته بدأ في النصف الثاني من القرن 18، وتحديدا بدءا من العام 1776، وهو العام الذي نشر فيه آدم سميث الفيلسوف الإنكليزي ومؤسس علم الاقتصاد كتابه الشهير " طبيعة وأسباب ثروة الأمم".

وهناك فرق أساسي بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية من حيث أن علم اقتصاد يهتم بكشف العلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية وقوانينها وتفسيرها وتحليلها وبيان اتجاهاتها، فإن السياسات الاقتصادية تهتم بتقديم الحلول.

ويقصد بالعلم "مجموع المعرفة الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك استخداما لمناهج البحث العلمي "وهي كمعرفة تهدف إلى تفسير هذه الظواهر تفسيراً علميا" وإذا أخذنا أحد فروع العلوم، نقول بأنه "مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بمجموعة من الظواهر".

1-1- المعاني اللغوية لمصطلح الاقتصاد: كلمة اقتصاد في اللغة العربية مشتقة من قصد و لها عدة معاني والقصد معناه الاعتدال في السلوك كله "واقصد في مشيك واخفض من صوتك". وجاء في لسان العرب القصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر، فيقال فلان مقتصد في النفقة، وقد إقتصد فلان في أمره أي استقام، و قوله تعالى "ومنهم مقتصد" بين ظالم وسابق. كما جاء في المعجم الوسيط قصد في الحكم عدل، وقصد في النفقة لم يسرف ولم يقتر، واقتصد في أمره توسط.

ومصطلح إقتصاد هو إغريقي و تعني oikos أي المنزل و nomos أي التدبير فالكلمة (oikos nomos) معناها تدبير المنزل، حيث إستخدمه أرسطو طاليس و قصد بإستعماله علم قوانين الإقتصاد المنزلي أو قوانين الذمة المالية المنزلية.

ولم يستعمل مصطلح "الإقتصاد السياسي" إلا في بدايات القرن السابع عشر، و هو ما تحقق في فرنسا على يد Antoine De Monchrestien الذي نشر عام 1615 كتابا بعنوان "شرح في الإقتصاد السياسي" قاصداً بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة" أي المجتمع بأكمله وليس العائلة وحدها.[1]

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار المختار، الإسكندرية، 1993، ص 11.

وفي النصف الثاني من القرن 18 كانت البدايات الأولى لظهور علم الإقتصاد (Economics) كعلم مستقل على يد الطبيعيين، ثم الكلاسيك الإنكليز، وقد تأسس هذا الفصل من موضوع الإقتصاد السياسي والسياسة الإقتصادية الذي كان سائداً في عهد التجاريين، على يد آدم سميث بعد أن أصدر كتابه عن ثروة الأمم عام 1776 والذي حاول من خلاله أن يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية متقيدا بالموضوعية العلمية.

1-2- تعاريف علم الإقتصاد السياسي: هناك العديد من التعاريف لعلم الإقتصاد السياسي نذكر منها[2]:

1-2-1- التعريف الأول: استقر الكثير من الاقتصاديين حول التعريف الذي يحاول أن يربط علم الاقتصاد بالتناقض الموجود بين الموارد وندرتها من جهة واجتهاد الإنسان لمواجهة هذه الندرة (المشكلة الاقتصادية) من جهة أخرى، حيث يعرف الاقتصادي الفرنسي ريمون بار (Raymon Barre) في كتابه "الاقتصاد السياسي" علم الاقتصاد بأنه "علم يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد" فهو علم "يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة".

ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين:

- ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها.
- ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

[2] إبراهيم بولمكاحل، محاضرات في مقياس علم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، ص 06.

1-2-2- التعريف الثاني: عرف ماركس علم الاقتصاد بأنه "علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي ومرحلة التطور التاريخي" وهو "علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية وأساليب الإنتاج".

من خلال هذا التعريف، يتضح أن الاقتصاد السياسي، هو:

- دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج في سياق تطورها التاريخي.
- البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية السياسية والقانونية والاجتماعية.
- علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الاجتماعي.

1-2-3- التعريف الثالث: يعرف علم الاقتصاد في المفهوم الإسلامي بأنه ذلك العلم الذي يدرس علاقات الأفراد الاقتصادية بهدف تحقيق وإشباع حاجاتهم المادية في إطار التشريعات الإسلامية المحددة لطبيعة وحدود النشاط الاقتصادي.

من خلال هذا التعريف يتضح أن أي مفهوم للاقتصاد السياسي في الإسلام يتمحور حول:

- اهتمام الإسلام بالقضايا المادية والاقتصادية للأفراد.
- الإسلام لا يفصل بين الأهداف الدنيوية للنشاط الاقتصادي والأهداف الأخروية، قال تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا".

من خلال هذه التعريف يتضح أن:

- علم الاقتصاد يهتم بوصف طرق إدارة الموارد النادرة فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية.
- يهتم علم الاقتصاد بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع العلاقات الإنسانية، فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث

عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها وإيضاح وتفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي اكتشاف القوانين الموضوعية التي تقيم نظماً منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.

– يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية، فهو لا يقترح أهدافاً سياسية أو اجتماعية ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة، ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق في مواجهة أهداف معينة، وفي إطار ظروف عملية محددة يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

2– موضوع ومنهج علم الاقتصاد:

2–1– موضوع علم الاقتصاد: موضوع علم الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة: علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان.[3]

يقرّ التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت ولا زالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به والتحكم فيها، و كذلك إخضاع الوسائل التي تسانده في مواجهة "عامل الندرة" السائد في المجتمع، وبناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي و التقدم المادي.

وكل هذا يصب في رغبة الإنسان لتلبية حاجاته المتعددة والمستجدّة باستمرار، وعملية الإشباع هذه مرتبطة باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها الإنسان، ولكن استهلاك هذه المواد لن يتم

[3] خالفي علي، المدخل إلى علم الإقتصاد: مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 21.

دون استخراجها من الطبيعة، ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك، وذلك هو جوهر عملية الإنتاج، كما أنه لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل شيء، لذلك نراه مطالباً بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي يشمل جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بثلاث عمليات، هي: الإنتاج، المبادلة والاستهلاك.

2-1-1- عملية الإنتاج: على اعتبار أن:

- الإنسان مضاد للطبيعة لا يخضع لها ولا يعتمد عليها دون تفاعل من جانبه.

- الإنسان له حاجياته (غذاء، ملبس، مسكن ...) ولا يمكنه إشباعها من ذاته، بل يتجه إلى لطبيعة، بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها، للحصول على ما يشبع حاجاته عبر بذل جهد ذهني أو عضلي بهدف الحفاظ على بقائه.

- الإنسان يقوم بإنتاج المواد اللازمة لبقائه عبر نشاط واع منه.

فإن عملية الإنتاج هي عملية تنسيق لكل عوامل العناصر الإنتاجية من أجل الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى حاجة معينة، ويشمل الإنتاج على كل عملية تؤدي إلى خلق منفعة (سلع وخدمات) أي خلق الخيرات.

ومن أجل الدخول في العملية الإنتاجية لا بد من توافر جملة من العناصر، والتي تعرف بعوامل الإنتاج وهي ثلاثة، وتشمل: الأرض (الطبيعة)، العمل، ورأس المال.

2-1-2- عملية المبادلة أو التوزيع: إن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية إجتماعية، حيث أن الإنسان لا يقاوم الندرة في الطبيعة بمفرده، لأنه لا يستطيع القيام بكل مهام الإنتاج، بل يتم ذلك من خلال التعاون مع أعضاء الجماعة حتى يتمكن من الحفاظ على بقائه، وبظهور مفهوم تقسيم العمل حيث تتخصص فئة في الإنتاج تخصص البعض منه لتلبية حاجاتها، والباقي يتم توزيعه على باقي أفراد

المجتمع من خلال عملية البيع، وهكذا تصبح عملية التبادل ضرورية من أجل تلبية الحاجات المختلفة للأفراد، وتعتبر النقود الأداة الأساسية لتبادل السلع والخدمات لكونها توفر مقياسا موحدا لقيمة المنتجات المتبادلة.

ويقصد بالتبادل تداول السلع والخدمات في السوق أو التنازل عن المنافع التبادلية للحصول على منافع استعمالية بصفة مباشرة أو بوجود وسيط، حيث تستخدم النقود كوسيط يستعمل في عملية التبادل وبالنظر لتمتعها بصفة القبول العام وكونها مقياسا للقيمة ومستودعا لها ووسيلة للدفع الآجل.

2-1-3- عملية الإستهلاك: هي العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم والتي تنشط وتعيد دورة الإنتاج وتضمن استمراريتها، فاستهلاك المنتجات يعني القضاء على قيمتها وتلبية الحاجيات منها.

2-2- منهج علم الاقتصاد: منهج البحث هو مشكل عملية المعرفة أي الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما من أجل التوصل إلى قانون عام أو أسلوب الباحث في الوصول إلى حقائق الأشياء المحيطة به في الطبيعة والمجتمع من خلال مجموعة من الإجراءات العقلية (الذهنية) والواقعية (التجريبية) التي يستخدمها لهذا الغرض، ويقوم منهج البحث العلمي في العادة على أسس المنهج العلمي التجريبي، وهو منهج استقرائي (من الجزء إلى الكل) واستنباطي (من الكل إلى الجزء) يقوم على ملاحظة الواقع والتجريب بهدف التفسير والتعميم والتوقع. ويتحقق هذا من خلال[4]:

- الملاحظة: الإدراك الأولي للوقائع ووصف و تفسير الظواهر.
- وضع فروض علمية.
- التجريب: تكرار الملاحظة.
- التفسير: الوصول إلى الحقيقة.

[4] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق، ص 2.

– بناء الفروض العلمية.

– التعميم: صياغة قانون عام يستفاد به في تفسير الواقع

– التوقع.

ويبدأ الباحث بملاحظة الواقع لكي يصور فرض أولي، ثم يدخل مرحلة التجريب، فإن ثبتت صحة الفرض الأولي ويصلح للتفسير يصير قانونا علميا عاما صالحا للاستفادة منه في الواقع الاقتصادي والتوقع بشأنه.

ويتطلب وجود علم في مجال معرفي معين، توفر الشروط الآتية:

– توفر موضوع محدد: حيث أن موضوع المعرفة العلمية بشكل عام هو التصورات الذهنية للظواهر والوقائع.

– توفر جسم من المعرفة العلمية، وهذا من خلال: وجوب استخدام المعرفة العلمية في عملية استخلاصها لمنهج البحث العلمي، وأن يكون هدف البحث الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الوقائع والظواهر محل الدراسة، وحتى تكون المعرفة علمية ينبغي أن يتم استخدام المناهج الكمية والكيفية القابلة لقياس الظاهرة محل الدراسة.

– توفر مجموعة من القوانين والنظريات وهي تمثل نتيجة لدراسة الموضوع من خلال المنهج العلمي التجريبي.

يمكن تقسيم العلوم إلى ثلاثة أنواع: طبيعية (الكيمياء، الفيزياء، علم الأحياء، ...)، علوم نظرية مجردة (تهتم بدراسة المعطيات المنطقية المجردة كالرياضيات، الجبر، ...)، وعلوم إنسانية واجتماعية تهتم بدراسة العلاقات التي تربط بين الأفراد فيما بينهم، أو مع المجتمع أو مع الأشياء حيث يكون الفرد هو المحور الأساسي لهذه العلوم.

2-2-1- مناهج التحليل الإقتصادي: المنهج العلمي هو "الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة موضوع ما للوصول إلى قضاياه الكلية، أي اكتشاف القوانين التي تحكمه، وعلى ذلك فغاية البحث العلمي تتمثل في الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث" .

ولكل علم طرق بحث تتفق مع طبيعة موضوعه، غير أنه توجد قواعد عامة للبحث يمكن أن يعتمد عليها البحث العلمي بغضّ النظر عن موضوعه، والمناهج العلمية المعروفة، هي: المنهج الاستنباطي (التجريدي النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي الواقعي).

* **المنهج الاستنباطي:** يعتبر أقدم مناهج المعرفة حيث يعود إلى عهد أرسطو طاليس، والاستنباط عملية عقلية يتم فيها الانتقال من قضية تعدّ مقدمة مُسلّم بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع أي دون الاعتماد على التجربة.

وهو يعني الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء (الاستدلال بالتنازل)، ويعتبر المنهج الرياضي من أبرز أدوات التحليل الذي يعتمد عليها المنهج الاستنباطي.

* **المنهج الاستقرائي:** يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، وهو تلك العملية العقلية التي تهتم بالاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، من الخاص إلى العام (من الجزء إلى الكل أو الاستدلال الصاعد).

إذن هو عملية منطقية ننتقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع وجعلها تُعبّر عما يتضمنه من قوانين عامة، وقد ظلّ هذا المنهج محصورا في العلوم الطبيعية حتى القرن 18، حيث تمّ نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية.

ويعتبر المنهج التاريخي والإحصائي من أبرز أدوات التحليل التي تعتمد على المنهج الاستقرائي.

2-2-2- أدوات التحليل الاقتصادي: إن إتباع المناهج العلمية العامة في التحليل الاقتصادي يقتضي البحث عن أكثر الأساليب ملاءمة في مجال الدراسات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يفرق بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذان يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معاً.

* **المنهج الرياضي (إستنباطي، تجريدي، نظري):** عند بحثنا للعلاقات الاقتصادية نجد أنها تقبل التعبير عنها في صورة "دالة" تعبر عن العلاقات تعبر عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات، ومن هنا يصبح من الممكن استخدام الرياضيات في الدراسة الاقتصادية. ونظرا لأهمية التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، ظهر تخصّص فرعي ضمن علم الاقتصاد ليعبّر عن هذا الارتباط الوثيق بين الرياضيات والاقتصاد وهو الاقتصاد القياسي.

وبالرغم من الدقة التي يحققها التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، إلا أنه يسقط عنصر الزمن رغم ما له من أهمية في الحياة الاقتصادية.

* **المنهج التاريخي (إستقرائي/إستنباطي):** يقوم استخدام الأسلوب التاريخي بتجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وبعد التحقق من صحتها لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ما كان سبباً وما كان نتيجة له ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة انتظام تكرارها، ثمّ في النهاية الكشف عن القوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

إن التاريخ هو أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن، وتوقع ما سيكون في المستقبل، أي تحديد القوانين التي تحكم تطوّر الشعوب والظواهر الاقتصادية.

ويساهم التحليل التاريخي في الوصول إلى معرفة قوانين التطور التي حكمت المجتمعات البشرية، وحدّدت سلوكياتها على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقط ينبغي الإشارة إلى ضرورة أخذ التاريخ بالمعنى الواسع، والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية (الفكر الاقتصادي) وتاريخ الوقائع الاقتصادية، على اعتبار أن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عموماً تختلف عن الظواهر الطبيعية التي تتّسم بالاستقرار وعدم التغيّر، حيث أنّ تاريخ الوقائع يُعدّ بمثابة التجارب المخبرية التي يقوم بها الباحث في دراسته للظواهر الطبيعية، كما أن دراسة تاريخ النظريات الاقتصادية يتوقف فهمه على دراسة تاريخ الوقائع، حيث يرتبط مضمون كل نظرية بالواقع الاقتصادي الذي عاشه الباحث وعمل على تفسيره وصياغة القوانين العلمية التي تفسّر أسبابه.

* **المنهج الإحصائي (إستقرائي/إستنباطي):** يهدف كل علم إلى بناء قوانين،أي علاقات جبرية بين أحجام قابلة للقياس، و أولى مراحل العلم إذا هي معرفة هذه الأحجام (الكميات) حيث يقوم الإحصاء بقياس هذه الأحجام، إذ أنه يتمثل في ملاحظة وقائع تتّخذ شكل الكميات القابلة للتعبير عنها بالأرقام.

ويلجأ الاقتصاديون إلى الأسلوب الإحصائي لقياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة، فلا يمكن القول أن مستوى استهلاك المجتمع يتوقف على مستوى ما يحققه من دخل، بل لا بدّ من تحديد أثر زيادة الدخل في مستوى الاستهلاك تحديداً كمياً.

ويوصف الإحصاء بأنه أسلوب استقرائي يتّسم بالواقعية اللازمة لكل نظرية حتى لا تبتعد عن الواقع، ولكن يؤخذ عليه أنه لا يترجم الحقيقة كلها لكونه يتناول الظواهر التي يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام (المتغيرات النوعية)، فالرفاهية الاجتماعية مثلاً لا تتوقف على مستوى ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات مادية فقط، بل تتوقف على طريقة توزيعها بين جميع أفراد المجتمع أيضاً.

ويمثل الإحصاء أسلوباً لا غنى عنه في الدراسات الاقتصادية، وقد تطوّر حتى بات يشكّل مع الرياضيات والتحليل الاقتصادي، فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد وهو الاقتصاد القياسي.

3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية: يعد سلوك الفرد وتصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك عند كل فروع العلوم الاجتماعية (الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم الاجتماع، علم النفس ...) حيث أن كل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة ويحاول فهم طبيعة العلاقات بين الأفراد دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

غير أنه ورغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، وجد الباحثون أنه وبغية تسهيل عملية البحث العلمي والتوصل إلى نتائج أكثر دقة لا بد من تقييم منهجي للعلاقات الاجتماعية، حيث يتولى كل مجموعة من الباحثين جانباً من هذه العلاقات ودراستها بصورة منفردة، ولكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حدّ كبير.

وعلى اعتبار أن علم الاقتصاد أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه ومنهجه وقوانينه و نظرياته، إلا أننا نجد الباحثين الاقتصاديين يستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية المختلفة من طرق ومناهج وموضوعات تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم، و هذا ما سنحاول فهمه من خلال التعرض لعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

3-1- علم الاقتصاد وعلم السياسة: يعد علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية وجهان لعملة واحدة، حيث تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم علم السياسة بدراستها، كذلك نجد الدولة واستقرارها الاقتصادي من صلب اهتمام علم الاقتصاد، ويعد رواد المدرسة التجارية من أوائل من أكّد على الارتباط الموضوعي بين السياسة والاقتصاد، كما أن

تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا هذا تزيد في حجم الارتباط بين الظواهر الاقتصادية والسياسية.

وفي الحقيقة يستحيل على الباحث في الاقتصاد تجاهل ما تمّ التوصل إليه في حقل العلوم السياسية وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات والظواهر السياسية هي ذات خلفية اقتصادية، أي يرجع تفسيرها إلى ظواهر وعوامل اقتصادية (الصراع في السودان، نيجيريا، الحرب على العراق ...) والعكس بالنسبة للظواهر الاقتصادية (الأزمات النفطية والمالية ....)، وكل الدراسات المعاصرة تؤكد على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي، كما أن شكل النظام السياسي وقيمه وإيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، حيث نجد في الغالب أن النظم الديمقراطية الحرة تنتهج نظام اقتصادي رأسمالي، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه والمركزي المخطط.

3-2- علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: يهتم علم الاجتماع بدراسة كل الظواهر الاجتماعية، في حين يهتم علم الاقتصاد بمستوى واحد من الظواهر الاجتماعية وهو ذلك المتعلق بالجوانب المادية. ويمكن تلخيص هذه العلاقة في:

- أهمية النشاط الاقتصادي وتأثيره على الجانب الاجتماعي بمعنى تأثير البعد الاقتصادي في الانتظام الاجتماعي وتحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية، وهذا ما أشار إليه إبن خلدون في تفسير هذه العلاقات الاجتماعية، ودور العامل الاقتصادي فيها، كما تلقي التحولات الاجتماعية من خلال حرية المجتمع بآثارها على تفسير النشاط الاقتصادي للمجتمع، وفي هذا الإطار يمكن تفسير بعض السلوكيات الاقتصادية في البيئات الحديثة مثلا.

– تتجلّى العلاقة بين العلمين في ظهور تخصص فرعي ضمن علم الاقتصاد وهو علم الاقتصاد الاجتماعي أو ضمن علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الاقتصادي في محاولة لتسليط الضوء على تفسير المعطيات الاجتماعية اعتمادا على الظواهر الاقتصادية و العكس.

3-3- الإقتصاد وعلم التاريخ: يرتبط الاقتصاد بالتاريخ على اعتبار أن هذا الأخير يسعى لمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر التطور التاريخي، في حين أن الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي الظواهر الاقتصادية، لذا يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي للتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، حيث أن تكرر الظاهرة الاقتصادية عبر مراحل تاريخية متعددة يقود إلى تأسيس القانون الاقتصادي وتعميمه، ويعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن للباحث الاقتصادي الاستغناء عنها.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى المعلومات الاقتصادية لأنها تسهل عليه جزءاً من بحثه، وهو يحتاج إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات الاقتصادية للمجتمعات تشكل مجالاً لاهتمام الباحث في التاريخ من أجل تتبّع تطورات المراحل التاريخية، حيث يرى كارل ماركس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات أن انتقال المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى سببه التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي (الجدلية التاريخية) فوصول الإنسان إلى المرحلة الرأسمالية نتيجة لسيطرة البرجوازية على وسائل الإنتاج.

3-4- الاقتصاد وعلم القانون: يُعدّ القانون الإطار التنظيمي المحدد لكل المعاملات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما وطيدة، والقانون بهذا ما هو إلا ترجمة لوقائع اقتصادية قائمة في المجتمع. وقد يكون القانون السائد رأسماليا كما في الدول الديمقراطية، أو اشتراكيا في الدول الشيوعية، أو إسلاميا، حيث أن الهيكل القانوني يعد من أهم المعايير المعتمدة في التفريق بين نظام اقتصادي وآخر، وكل دولة لها

منظومتها القانونية المتعلقة بالمجال الاقتصادي، مثل: القانون التجاري، قانون الاستثمار، قوانين المالية، قانون التأمينات ... إلخ.

3-5- علم الإقتصاد وعلم النفس: تُعدّ الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية حالة نفسية بالدرجة الأولى تدفع الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كذلك فإن العديد من الظواهر الاقتصادية، مثل التطورات النقدية ومشكلة القيمة أساسها نفسي وله انعكاسات على الحياة الاقتصادية، مثل: أسواق المال وأسواق الصرف ... إلخ.

3-6- علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا: تعني الجغرافيا بدراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، ويلتقي العلمان في مجال المعرفة المتعلقة بمواطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية مثلاُ)، وهكذا يقدم لنا علم الجغرافيا معرفة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية ما على الثروات الطبيعية (معادن، محروقات، ... إلخ) يحدد طبيعة النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.

وتتبلور هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، وهو علم يهتم ببحث القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد ما.

3-7- علم الإقتصاد والديمغرافيا: يهتم علم الديمغرافيا بدراسة قضايا السكان من حيث حركية السكان، الهجرة، توزيع السكان، التكاثر، التخطيط العائلي، الفئة النشطة، فوضعية الساكنة وحركتها وبنيتها الفكرية والبيولوجية جميعها تشكل مجال اهتمام الباحث في الديمغرافيا.

ويتضح التداخل الكبير بين علم الاقتصاد والديمغرافيا على اعتبار أن العوامل الديمغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، حيث تحدد حجم القوة العاملة وكفاءتها ومدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. وبناء على ذلك تتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها

للاحتياجات الكمية والكيفية لسكانها تبعا لمستواها الاقتصادي، ومن أبرز الاقتصاديين الذين ربطوا بين الاقتصاد والسكان نذكر "روبرت مالتوس" في نظريته حول السكان والتي يعتقد بموجبها أن هناك حالة لا توازن بين نسبة الزيادة في عدد السكان (متتالية هندسية) ونسبة زيادة الموارد (متتالية حسابية) وهو ما يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

لا تزال المشكلة الاقتصادية تشغل بال المهتمين والباحثين في الشأن الاقتصادي طالما هي المحور الذي يدور حوله علم الاقتصاد بتفرعاته المختلفة، وسنحاول من خلال هذا المحور الإلمام بجوهر المشكلة الاقتصادية من خلال استعراض العناصر الآتية:

- تعريف وطبيعة المشكلة الاقتصادية.
- خصائص المشكلة الاقتصادية.
- عناصر المشكلة الاقتصادية.

1- تعريف المشكلة الاقتصادية: تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة كما يسميها البعض سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من جهة والموارد الاقتصادية من جهة أخرى.

وتتمثل المشكلة الاقتصادية بكل بساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها مهما بلغت أحجامها، فهي موارد اقتصادية محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار.

انطلاقا من هذا التعريف يمكن أن نستنتج بأن المشكلة الاقتصادية تقوم على جانبين أساسيين، هما:

أولا: الحاجات الإنسانية المتعددة وغير المحدودة.

ثانيا: الموارد والإمكانيات المحدودة نسبيا.

2- طبيعة المشكلة الاقتصادية: تدور المشكلة الاقتصادية حول ما يشاهد في الحياة اليومية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع استهلاك لحاجات المتعددة للإنسان، مما يحتم عليه استخدام تلك الموارد

المحدودة على نحو أفضل حتى يمكنه بلوغ أقصى إشباع ممكن من هذه الحاجات، وما ينشأ بهذه المناسبة من علاقات متطورة تاريخيا بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع.

وانطلاقا من هذا الوضع تنشأ مشكلتان اقتصاديتان مرتبطتان على نحو يجعل منهما وجهين للمشكلة نفسها.

2-1- المشكلة الأولى: وتظهر بسبب كون الجزء الأكبر من الموارد غالبا ما لا يصلح في شكله الأولي لإشباع الحاجات الإنسانية، لذلك لزم تدخل الإنسان عن طريق بذل الجهد الإنساني (العمل) ليحدث تغييرات في تلك الموارد الطبيعية ويجعله في شكل مناسب لإشباع الحاجات الإنسانية (خلق منفعة). وتقتضي عملية التحوير هذه نشوء صراع بين الإنسان والطبيعة، صراع تحكمه قوانين طبيعية ثابتة وعامة وأوضاعا فنية تتغير بتغير الزمان والمكان. كما تقتضي عملية التحوير دخول الإنسان في علاقات مع غيره مما يضفي على عمله (الإنتاج) الصفة الاجتماعية.

2-2- المشكلة الثانية: وتظهر بسبب كون الحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة ومتزايدة وبالتالي غير محدودة، في حين أن الموارد التي تمنحها الطبيعة هي بطبيعتها محدودة. وفي هذا الوضع لابد وأن تقوم مشكلة توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية غير المحدودة، وهو أمر يقتضي تحديد التي تشبع والقدر الذي يتم إشباعه وتلك التي تحرم من الإشباع، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي. وبمعنى آخر فإن التقابل بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة والموارد الطبيعية يقتضي تدخل الإنسان لتحديد أولوية لإشباع الحاجات.

3- خصائص المشكلة الاقتصادية: لقد أجمع المفكرون على أن الندرة والاختيار هما وجها المشكلة الاقتصادية.

3-1- الندرة: ويقصد بها الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة، ويتعين التمييز بين الندرة بالمعنى المطلق والندرة بمعناها النسبي. هذه الأخيرة توضح العلاقة النسبية بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، وتتباين مسألة الندرة من مجتمع لآخر.

من أسباب مشكلة الندرة، ما يلي:

- عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.

- عدم كفاية استخدام الموارد المتاحة.

- قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.

- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

3-2- الاختيار: تتلخص المشكلة الاقتصادية في نهاية المطاف في مشكلة الاختيار. وهذا الاختيار يشمل على عدة جوانب، أهمها[5]:

- على المجتمع أن يقرر كمية الإنتاج ونوعيته من السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية، وهذا يعني توزيع الموارد على فروع الإنتاج المختلفة مما يؤدي إلى تحديد حجم كل فرع من فروع الإنتاج، وتختلف وسيلة اتخاذ هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادي.

- على المجتمع أن يقرر تحديد الكيفية التي سيتم بها الإنتاج واختيار أنسب الطرق لإنتاج السلع والخدمات المقررة.

- على المجتمع أن يعمل على زيادة مقدرته على الإنتاج في المستقبل، ويتطلب ذلك أن يقرر إلى أي حد يضحي بالاستهلاك الحالي، ويوفر قدرا من الإنتاج بغرض استعماله في إقامة مشروعات جديدة قادرة على إنتاج قدر إضافي من السلع في المستقبل.

---

[5] معين أمين السيد، مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية، 2010، ص 19.

– على المجتمع أن يحدد الوسيلة التي تحقق له الاستغلال الأمثل لإمكاناته الإنتاجية، وتبرز أهمية هذا الجانب نتيجة تباين المجتمعات من حيث مدى توافر الموارد والإمكانات الإنتاجية فيها كما ونوعا.

– على المجتمع أن يقرر كيفية توزيع الإنتاج على الذين شاركوا في العملية الإنتاجية.

ويكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد[6]، وتقوم كل حياة اقتصادية في مختلف النظم الاقتصادية المعروفة، على الوجود المتلازم للإنسان والأشياء، فالإنسان يحس بحاجات متعددة يجد إشباعها في الخيرات التي تقدمها له الطبيعة، ويستعمل من أجل ذلك النشاط الاقتصادي.

تبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور في الحالة التي يجد الإنسان نفسه أمام عدد كبير من الحاجات المتزايدة والمتجددة (مواد غذائية، لباس، مسكن، وسائل اتصال ...) مقابل ندرة و قلة الوسائل والموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات. فالحاجات الاقتصادية لا حصر لها، وكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا وظهرت حاجيات من نوع آخر، وهي تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع.

وتعتبر المشكلة الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية في ظهور الصراع السياسي بالمجتمعات، وكذلك فكرة قيام التنظيم السياسي (الدولة)، ضمن أهم وظائف السلطة السياسية بالدولة هي التوزيع العادل للثروات الطبيعية.

4– عناصر المشكلة الاقتصادية: إذا اتفقنا بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الموارد قياسا بالحاجات. وعلى افتراض أن الموارد محدودة وأن الحاجات متعددة ومتزايدة، وعليه يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين أساسيين، هما: الحاجات والموارد.

---

[6] مختار طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007، ص 2.

4-1- الحاجات الإقتصادية: تعرف الحاجة الاقتصادية بأنها حالة نفسية تعكس الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لبقاء وحفظ حياة الإنسان.

وتنقسم الحاجة إلى ثلاثة عناصر أساسية:

- الإحساس بالألم وعدم الارتياح (الجوع، العطش، المرض، البرد، البطالة ...).
- الرغبة بمعرفة وسيلة القضاء على الألم.
- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة الإحساس بالألم.

وتتّسم الحاجات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها، في:

4-1-1- قابلية الإشباع: إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم، فهذا الإحساس تتراوح حدّته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقلّ حدّة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق و ألم على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

4-1-2- لا نهائية الحاجيات: إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية هي انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية وهي أيضاً تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدن، أو بتعبير آخر فإن حاجات الأجداد تختلف عن حاجاتنا وبالطبع فإن حاجاتنا تختلف عن حاجات الأحفاد.

4-2- الموارد الاقتصادية: والمقصود بها كل الوسائل المتاحة للإنسان من موارد و خيرات طبيعية، والتي يستعملها في تلبية حاجاته، لذلك كانت الوسائل التي يمتلكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائماً، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة.

ويرتبط وجود الموارد الاقتصادية بوجود شروط أساسية منها:

– لابدّ من استجابة المادة المعنية لحاجة بشرية، حيث أن هناك مواد غير صالحة للاستعمال.

– يجب أن تتوافر في الشيء النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

– لا تعتبر الموارد خيرات اقتصادية إلا إذا كانت موجودة بقدر محدود بالنسبة لحاجات الإنسان، حيث هناك في الطبيعة خيرات تستجيب لحاجات معينة ولكنها موجودة بكثرة، لذلك فالموارد الاقتصادية تعتبر محدودة الكمية وذلك على العكس من الحاجات الإنسانية، فهي إذن لا تكفي لإشباع حاجات جميع الأفراد. ولهذا فإنها تعدّ نادرة نسبياً، أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكن أن تسهم في إشباعها، ممّا يؤدي إلى ضرورة الاقتصاد في استعمالها.

الفصل الثالث: الطلب والاستهلاك

1- الاستهلاك ومحدداته:

1-1- تعريف الاستهلاك: هو استخدام السلع أو إتلافها وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة. ويعتبر الاستهلاك الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، والاستهلاك له علاقة عضوية بالإنتاج حيث يتمّ مواجهة الاستهلاك (مقابلة) إما بالسلع التي تنتج في الوقت نفسه وإماّ بما تمّ إنتاجه من قبل. ويُعرّف كذلك بأنه "الإنفاق على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الحاجات والرغبات خلال فترة معيّنة"، كما يعرّفه جون مينارد كينز بأنه "الحصّة من دخل الأسرة الذي لم يتمّ ادخاره".

والاستهلاك ركن أساسي في النظام الاقتصادي وفي تحريك النشاط الاقتصادي إذ أنّ الاستثمارات وفرص العمل يتعلقان بحجم الطلب الكلّي على السلع والخدمات.

ورغم أن العديد من الاقتصاديين قد عالجوا موضوع الاستهلاك قبل كينز مثل E. Engel ومارشال A. Marshall و باريتو V. Pareto و بيغو A.C. Pigou وغيرهم، ولكن يبقى ما قدّمه كينز حول الاستهلاك متميزاً من خلال طرحه لنظرية كاملة مترابطة تتناول مختلف جوانب الاقتصاد، ومن ضمنها الاستهلاك الذي خصّه كينز باهتمام كبير لدوره في تكوين الطلب الكلي للسلع والخدمات الذي يعتبره المحرّك الأساسي للعجلة الاقتصادية.

1-2- العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

1-2-1- العوامل ذاتية: ويتجلى أثر هذه العوامل في تحديد حجم الاستهلاك مقارنة بمستوى معين من الدخل، حيث تؤدي هذه العوامل إلى التأثير في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، حيث أن الإقلال من الاستهلاك ينطلق من دوافع ذاتية، منها:

– دافع الحيطة والحذر: وهو الذي يؤدي بالفرد إلى تحديد الجزء من الدخل الذي يحتفظ به لمواجهة الحالات الطارئة.

– دافع التبصر وبعد النظر: وهو ما يجعل الإنسان يدخر للمرض والشيخوخة.

– دافع الإحتساب: يخلق الاستشعار بالحاجات المستقبلية.

– دافع تحسين المستوى المالي: يجعل الفرد يقلّل من الاستهلاك في الحاضر ليستثمر ويزيد دخله في المستقبل.

– دافع الاستقلال المالي: يجعل الفرد يتعاطى الصفقات والمضاربات.

– دافع التوريث: وهو أيضا يؤثر في سلوك الإنفاق.

– دافع الشّح وتجميع المال.

1-2-2- العوامل الموضوعية: وهي متغيرات تنطلق من أسباب اقتصادية وتخلق ضغوطاً لزيادة درجة نزوع الفرد نحو الاستهلاك أو إنقاصها بغضّ النظر عن المستوى العام لدخله، ويندرج ضمن هذه العوامل متغيرات، مثل:

- الربح أو الخسارة الطارئة وغير المتوقعة في أصول رأسمالية يملكها المستهلك ولا تؤثر في العادة في دخله المنتظم.
- تعديلات في التشريعات أو الإجراءات الضريبية.
- تعديلات ملحوظة في المعدلات العامة للفوائد المصرفية.
- توقعات الأفراد فيما يتعلق بمستوى دخولهم الحالية واحتمالات ارتفاعها أو انخفاضها مستقبلاً.

إذن، وعلى الرغم من أن الدخل المتاح للمستهلك هو العنصر الأساسي الذي يتحدّد بموجب حجم الإنفاق الاستهلاكي، فثمّة عوامل أخرى تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بشكل أو بآخر، مثل

المعدلات العامة للأسعار لاسيما الفروق بين مستوى الأسعار الجارية وتوقعات تبدّلها في المستقبل وطبيعة توزيع الدخل العام بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، معدلات الفوائد المصرفية السائدة أيضاً من العوامل المؤثرة الطبيعة الديمغرافية للبلد المعني (الزيادات السكانية، الفئات العمرية وأثر ذلك على الأذواق و طبيعة السلع المطلوبة)، المستوى التقني والتكنولوجي السائد ومدى تطوره.

2- الطلب:

2-1- تعريف الطلب: الطلب هو الكمية التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة.[7]

من خلال هذا التعريف يتضح بأنّ:

- الطلب يشير إلى الطلب الكلّي المتكوّن من مجموع الطلبات الفردية.

- وجود الرغبة مصحوبة بالقوة الشرائية، فالرغبة وحدها غير كافية لحصول عملية الشراء ما لم تقترن بالقدرة الشرائية.

- إرتباط الكمية المطلوبة بمجموعة من التغيرات، من بينها: السعر، الدخل، الزمن، أذواق المستهلكين، عدد المستهلكين، الدعاية، القرارات المتعلقة بالسلع الأخرى المنافسة أو المكمّلة ... إلخ.

وعليه، فإنّ دالة الطلب معقّدة وهي تابع لمجموعة من المتغيرات تدعى محدّدات الطلب ويمكن كتابتها بهذا الشكل:

[7] كساب علي، النظرية الاقتصادية: التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 60.

وبالتالي لدراسة أثر هذه العوامل على الكمية المطلوبة نقوم بدراسة أثر عامل واحد فقط وافتراض ثبات العوامل الأخرى وفق مبدأ تجربة الظاهرة (النظرية العلمية).

2-1- قانون الطلب: إذا افترضنا ثبات العوامل المحدّدة للطلب باستثناء سعر السلعة المدروسة، نجد أن هناك علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وتسمى هذه العلاقة بقانون الطلب، حيث أنه كلما ارتفع السعر تنخفض الكمية المطلوبة (أو ما يطلق عليه انكماش الطلب)، وبالعكس كلما انخفض السعر ترتفع الكمية المطلوبة (أو ما يسمّى تمدّد الطلب)، ويطلق الاقتصاديون على أثر السعر في الكمية المطلوبة عبارة "تغير الطلب".

وعليه، يمكن كتابة طلب المستهلك (الفرد) في حال اعتماد سعر السلعة المطلوبة فقط بالشكل الآتي:

i = 1, 2, 3 ..... n، حيث n يمثّل عدد الطلبات الفردية و $\boldsymbol{P_X}$ سعر السلعة X.

وعليه، يصبح الطلب السوقي بالشكل الآتي: $\boldsymbol{Q_{Di} = \sum_{i=1}^{n} f(P_X) = f(P_X)}$

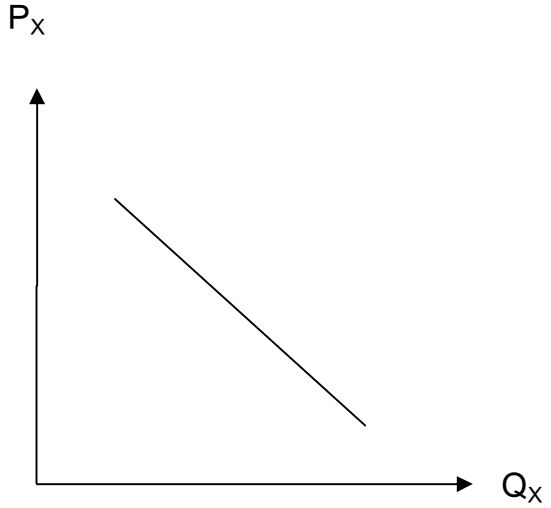

2-2- تفسير دالة الطلب: إن تفسير قانون الطلب الذي يتمثل في العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة، وبالتالي تبرير انحدار منحنى الطلب إلى الأسفل يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين هما: أثر الإحلال وأثر الدخل.

2-2-1- أثر الإحلال: عند انخفاض سعر سلعة معينة مع بقاء أسعار السلع المنافسة (البديلة) على حالها، فإن هذا يجعل من الساعة محلّ الدراسة منافسة للسلع الأخرى ممّا يزيد من الطلب عليها (تمدّد الطلب)، وفي المقابل فإن ارتفاع أسعار سلعة مع ثبات أسعار السلع البديلة يؤدي إلى انكماش الطلب عليها في حين تحلّ محلها السلع المنافسة لها.

2-2-2- أثر الدخل: إن انخفاض سعر سلعة ما يؤدّي إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلك (مع بقاء الدخل الإسمي ثابتا)، وبالتالي يزيد من شرائه للسلع ومن بينها السلعة محلّ الدراسة وهذا ما يعبّر عنه بزيادة الدخل الحقيقي والعكس في حالة إرتفاع سعر السلعة.

إنّ أثر كلّ من الدخل والإحلال هما سببان في انحدار منحنى الطلب، يضاف إلى ذلك بالنسبة لطلب السوق كون انخفاض أسعار السلعة يؤدّي إلى تمدّد طلب فئة الدخول المحدودة التي كانت تعجز عن شراء هذه السلعة عند مستويات السعر المرتفعة والعكس صحيح.

2-3- إستثناءات قانون الطلب:

- حالة توقع نقص إلى زيادة في عرض السلعة: إذا توقع المستهلكون نقصا في عرض السلعة فيزيدون في طلبهم مما يؤدي إلى زيادة السعر، ويصاحب ذلك تمدد في الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

– توقع انخفاض أو ارتفاع سعر السلعة: قد ينخفض السعر ويؤدّي هذا الانخفاض إلى الإحجام عن الشراء نتيجة توقع المستهلكين لانخفاض مستمرّ في السعر ممّا يكسبهم فائض أكبر في المستقبل والعكس صحيح.

– رغبة بعض الأفراد في شراء سلعة سعرها مرتفع بغرض إظهار المركز الاجتماعي: ويتعلق الأمر بالسيارات الفاخرة والبيوت الفارهة والمجوهرات الثمينة، وقد تمدّد فئة معينة طلبها على السلعة عالية الثمن اعتقادا منها بجودتها العالية.

– سلعة جفين: لاحظ الاقتصادي الإنجليزي (Robert Giffen) أن الايرلنديين كانوا قد رفعوا استهلاكهم من مادة البطاطا أثناء مجاعة سنة 1840 رغم أن سعرها قد ارتفع. وعلى إثر ذلك سميت السلع التي يرتفع الطلب عليها برغم ارتفاع سعرها بسلع (Giffen)، حيث أن انخفاض القدرة الشرائية للأفراد يجعلهم يضحون باستهلاكهم من السلع الأخرى ويخصصون حصة أكبر من ميزانيتهم لشراء السلع الأساسية، وبرغم أن سلع (Giffen) تعتبر سلع دنيا إلا أن الطلب عليها هو دالة متزايدة بدلالها سعرها.

وتبقى هذه الاستثناءات تشكل حالات نادرة، حيث أن قانون الطلب السائد هو ذلك الذي يقضي بأن الطلب على السلعة يتناقص بارتفاع سعرها.

2-4- الطلب الكلي (طلب السوق): الطلب الكلي في سوق ما هو مجموع الطلبات الفردية، أو هو مجموع طلبات المستهلكين الأفراد، الذين يتكون منهم السوق، على سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة. ويشتق جدول طلب السوق من جداول طلبات المستهلكين بجمع الكميات المطلوبة من السلعة لكل مستهلك عند مختلف الأسعار خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن اشتقاق منحنى السوق على أساس تجميع منحنيات طلب المستهلكين.

3- محدّدات الطلب: هناك جملة عوامل تؤثر في الكمية المطلوبة بخلاف سعر السلعة محل الدراسة، وتنقسم هذه العوامل (المحدّدات) إلى عوامل كمية وأخرى نوعية (كيفية)، وتشمل الدخل، أذواق المستهلكين، عدد المستهلكين وأسعار السلع المنافسة والمكمّلة ... إلخ.

إذن: إذا افترضنا ثبات سعر السلعة محلّ الدراسة، فإن أي تغير في العوامل الأخرى المحدّدة للطلب يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة بالزيادة أو النقصان، ويطلق على هذا الارتفاع في الكميات المطلوبة نتيجة تغير العوامل الأخرى مع بقاء سعر السلعة محلّ الدراسة زيادة الطلب وفي الحالة العكسية نقصان (انخفاض) الطلب.

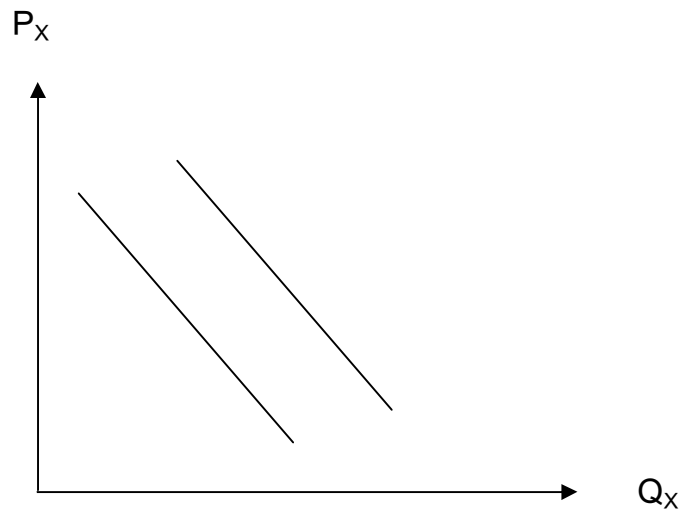

ويمكن على ضوء هذا التغير في الطلب أن نفسره بالعوامل الآتية:

- أذواق المستهلكين ورغباتهم، فإذا كان التغير في أذواق المستهلكين ورغباتهم لصالح السلعة فإن هذا يعني زيادة الطلب عليها عند نفس السعر والعكس، وجدير بالذكر أن هذا العامل يتأثّر بدوره بالمنظومة الثقافية والاجتماعية السائدة وكذا سياسات الإعلان والدعاية والتسويق.

– تطوّر عدد المستهلكين: فإذا كان هناك أكثر من مستهلك فإن طلب السوق هو إجمالي طلبات المستهلكين في المجتمع، وبالتالي فإن أي زيادة في عدد المستهلكين سينعكس إيجابا على الطلبات والعكس بالعكس.

– توقعات المستهلكين: عندما يتوقع المستهلكون فقدان سلة من السوق أو ارتفاع سعرها لسبب من الأسباب فإن هذا التوقع يؤدي إلى زيادة الطلب ونقصانه يؤدي إلى نقصان الطلب.

– تغير دخول المستهلكين: إن تغير دخول المستهلكين ارتفاعا يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس بالعكس.

– أسعار السلع المنافسة أو المتكاملة، وفي هذا يمكن التمييز بين السلع في علاقتها ببعضها البعض، بين:

* سلع متنافسة: يمكن لكل واحدة منها أن تحلّ محل الأخرى إذا ارتفع سعرها، أمّا مقدار التغير فيعود إلى درجة الإحلال الممكنة بينها مثالها: القهوة والشاي.

* سلع متكاملة: وهي السلع التي يتوافق الطلب عليها زيادة أو نقصانا مثل الوقود والسيارات، السكر والقهوة ... إلخ.

* سلع مستقلة: وهي السلع التي لا توجد أي علاقة بين تغير أسعارها والطلب عليها مثل الشاي والسيارات ... إلخ.

وبناء عليه فإن زيادة الطلب على السلعة يعود إما لزيادة دخل المستهلك، أو لارتفاع أسعار السلع البديلة، أو لانخفاض أسعار السلع المكملة أو تغير ذوق المستهلك الذي يكون في صالح السلعة محلّ الدراسة، والعكس صحيح.

4– مرونة الطلب: المرونة بداية تعبر عن مدى استجابة ظاهرة للتغير نتيجة التغير الذي يطرأ احد العوامل الممددة لهذه الظاهرة، ومنها الظواهر الاقتصادية كالطلب والعرض، ... إلخ.

إذن، يمكن القول بأن الطلب يستجيب للتغير نتيجة التغير في الأسعار والدخل، إذن مرونة الطلب تسمح بقياس هذا التغير في الكمية المطلوبة نتيجة التغير في أحد هذه العوامل، وهي إما سعر السلعة أو أسعار السلع الأخرى أو الدخل.

هناك ثلاثة أنواع لمرونة الطلب، هي: مرونة الطلب السعرية، مرونة الطلب التقاطعية (المرونة المباشرة) ومرونة الطلب الدخلية.

4-1- مرونة الطلب السعرية (e_{px}): تقيس مرونة الطلب السعرية (e_{px}) درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير نتيجة تغير سعر السلعة، أو بعبارة أخرى، فإن:

$$\text{مرونة الطلب السعرية } (e_{px}) = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية}}{\text{التغيير النسبي في السعر}} = \frac{\Delta Q_X / Q_X}{\Delta P_X / P_X}$$

وبالتالي: $$e_{px} = \frac{\Delta Q_X}{\Delta P_X} \times \frac{P_X}{Q_X}$$

أو: $$e_{px} = \frac{\delta Q_X}{\delta P_X} \times \frac{P_X}{Q_X}$$

يلاحظ أن المرونة السعرية سالبة دائما لأن السعر يؤثر على الطلب تأثيرا عكسيا في معظم الحالات.[8]

[8] عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 22.

إذن لمعرفة درجة استجابة الكمية للسعر (مدى مرونة الطلب) نأخذ قيمة المرونة بالقيمة المطلقة، حيث أنه إذا كانت:

- $e_P < 1$: الطلب غير مرن.
- $e_P > 1$: الطلب مرن.
- $\boldsymbol{e_p} = 1$: الطلب متكافئ المرونة.
- $\boldsymbol{e_P} = 0$: الطلب عديم المرونة.
- $\boldsymbol{e_P} = \infty$: الطلب تام المرونة.

وتكون مرونة الطلب السعرية موجبة في حالة السلع التناظرية وسلعة جيفن حيث تدل على وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المطلوبة في السلعة مع ثبات في العوامل الأخرى.

4-2- مرونة الطلب التقاطعية: وتقيس أثر تغير سعر سلعة أخرى ولتكن B على الكمية المطلوبة من السلعة A.

أو بعبارة أخرى:

وفي كل الحالات، فإن حساب المرونة التقاطعية تعطينا إحدى الحالات الآتية:

* $e_{AB} < 0$: في هذه الحالة تكون السلعتان مكملتان لبعضهما.

* $e_{AB} > 0$: وفي هذه الحالة تكون السلعتان قابلتان للإحلال فيما بينهما.

* $e_{AB} = 0$: ونقول في هذه الحالة أن السلعتان مستقلتان عن بعضهما.

4-3- مرونة الطلب الداخلية: وتقيس درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير عند تغير دخل المستهلك، حيث أن:

$$e_R = \frac{\Delta Q}{\Delta R} e_{AB} = \frac{\Delta Q}{\Delta R} \times \frac{R}{Q}$$

أو بعبارة أخرى: $e_R = \frac{\delta Q}{\delta R} . \frac{R}{Q}$

ويعطينا حساب مرونة الدخل، إحدى الحالات الآتية:

* $0 \leq e_R \leq 1$: وفي هذه الحالة تكون السلعة عادية.

* $e_R < 0$: وفي هذه الحالة تكون السلعة رديئة.

* $e_R > 1$: وفي هذه الحالة السلعة تكون السلعة كمالية.

الفصل الرابع: العرض والإنتـــاج

1- العرض:

1-1- تعريف العرض: يعرف العرض بأنه مجموع الكميات من سلعة ما التي يرغب المنتج ويقدر على عرضها للبيع عن سعر محدد وفي فترة زمنية معينة، ويشكل عام نتوقع أنه كلما أرتفع سعر السلعة كلما زادت الكمية المعروضة منها في السوق والعكس صحيح، كلما انخفض سعر سلعة كلما انخفضت الكمية المعروضة منها، ويطلق على هذا اسم قانون العرض.

إذن هناك علاقة طردية بين السعر السلعة لكمية المعروضة منها، ويفرق الاقتصاديون بين الفترة الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة، على النحو الآتي:

- **الفترة الزمنية القصيرة:** لا يكون المنتجون قادرون على زيادة الكمية المنتجة وبالتالي التأثير في حجم الكمية المعروضة من السلعة.

- **الفترة المتوسطة:** ويستطيع المنتجون فيها زيادة الكمية المنتجة عن طريق زيادة بعض عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الكمية المعروضة ضمن حدود معينة.

- **الفترة الطويلة:** ويمكن للمنتجين فيها زيادة الكمية المعروضة من السلعة من خلال زيادة عناصر الإنتاج وتغيير الطاقة الإنتاجية لمشاريعها وتوسيعها.

1-2- العوامل المحددة للعرض: يتأثر العرض بمجموعة من العوامل تسمى محددات العرض، حيث يطلق على العلاقة التي تجمع بين الكمية المعروضة من سلعة معينة والعوامل الرئيسية المحددة لها بدالة العرض، وتكتب على الشكل:

حيث أن:

P_X: سعر السلعة، P_y, P_z: أسعار السلع الأخرى، P_k, P_l: أسعار عناصر الإنتاج، E: توقعات المنتجين، و T: عوامل أخرى.

ويمثل عرض السوق مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عند كل سعر وفي فترة زمنية معينة. ويمكن الحصول على منحنى عرض السوق بجمع الكميات التي يعرضها كل البائعين في السوق لقاء سعر معين.

1-3- مرونة العرض: تعبر مرونة العرض السعرية عن درجة استجابة الكمية المعروضة للتغير نتيجة تغير سعر السلعة، حيث أن:

أو بعبارة أخرى:

وتكون مرونة العرض موجبة في الغالب، وهو ما يعكس العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها، إلا في حالات استثنائية.

- إذا كانت $e_p^{sx} > 1$ فإن العرض في هذه الحالة غير مرن.

- وعندما تكون e_p^{sx}=0 نقول بأن العرض عديم المرونة.

- وعندما تكون $e_p^{sx} = 1$ نقول بأن العرض متكافئ المرونة.

- لما تكون $e_p^{sx} > 1$ يكون في هذه الحالة العرض مرن، بينما يكون تام المرونة عندما تكون $e_p^{sx} = \infty$.

وتتباين قيمة مرونة العرض حسب الفترات الزمنية على النحو الآتي:

- الفترة القصيرة جدا: وهي القدرة التي لا تسمح بإحداث تغير في الكمية المعروضة من خلال تغيير حجم الإنتاج، وفي هذه الحالة يكون العرض، عموما، غير مرن.

- الفترة القصيرة: وهي المدة التي تسمح بالتغيير في حجم الإنتاج بشكل محدود نتيجة توسع الطاقة الإنتاجية وزيادة عناصر الإنتاج، حيث يتوقع أن يكون العرض مرنا.

- الفترة الطويلة: وهي الفترة التي تسمح بتغيير حجم الإنتاج من خلال تغيير كل عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض)، حيث تكون قدرات استجابة المنتجين في تزايد ويصبح العرض أكثر مرونة.

2- الإنتاج:

2-1- مفهوم الإنتاج: يعرف أدم سميث الإنتاج باعتباره "كلّ نشاط إنساني يؤدّي إلى خلق المنافع أو زيادتها بقصد إشباع الحاجات الإنسانية".

2-2- أهمية الإنتاج: تتمثل أهمية الإنتاج في كونه:

– يعتبر وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية، حيث أن الإنسان الذي يشعر بتزايد الحاجات وتعدّدها لا يستطيع أن يحقق إشباع مباشر لهذه الحاجات من الطبيعة وبدون تدخّله، لكن الأمر يفرض قيامه بمجهود يؤدّي إلى إيجاد سلع وخدمات بقصد إشباع حاجاته.

– يعد المصدر الأساسي للمداخيل التي يحصل عليها الأفراد أيّاً كانت وظائفهم في المجتمع، حيث تحقق عناصر الإنتاج عوائد من العملية الإنتاجية كلّ حسب مساهمته في العملية، فالموارد الطبيعية تحص على عائد الريع، وصاحب العمل يتحصل على الأجر، و مالك رأس المال يتحصل على الربح.

– يساهم في نموّ المجتمع وتطوره من خلال تزويده بالسلع والخدمات بشكل دائم ومستمرّ ومساهمته في تحسين المردود المالي للأفراد والمؤسسات.

2-3- عوامل الإنتاج: درج الاقتصاديون الكلاسيك على تحديد عناصر الإنتاج التي يستخدمها الإنسان لإشباع حاجاته من السلع والخدمات بأنها الطبيعة (الأرض)، العمل، ورأس المال، وفي أواخر القرن التاسع عشر أضاف الاقتصادي البريطاني مارشال إلى هذه العناصر الثلاثة عنصرا رابعا هو التنظيم.[9]

– **الأرض (الموارد الطبيعية):** حيث تحتوي الأرض على العديد من الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية، المعادن، المياه، الهواء، المحروقات ... إلخ.

– **العمل:** يُقصد بالعمل ذلك المجهود العضلي أو الفكري (الذهني) الذي يبذله الأفراد في إنتاج السلع والخدمات، ويتمّ قياس عنصر العمل من خلال عدد ساعات العمل، حيث يحصل العامل على أجر مقابل عمله.

[9] عزت عبد الحميد البرعي و مصطفى حسن مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، 2006، ص ص 11-12.

– **رأس المال:** ويُقصد به مجموع الأموال التي سبق إنتاجها والتي تُستخدم في عملية الإنتاج، وهو ينقسم إلى قسمين:

* رأس المال الثابت: وهو رأس المال الذي يُستخدم في العملية الإنتاجية مرات عديدة دون أن يطرأ عليه تغيير، مثل الآلات والتجهيزات، البُنى التحتية ... إلخ.

* رأس المال المتداول: وهو رأس المال الذي لا يمكن أن يستخدم إلا مرة واحدة في العملية الإنتاجية ويدخل بعد ذلك في تركيب السلعة، مثل المواد الأولية ... إلخ.

– **التنظيم:** يعد من الأهمية بمكان في العملية الإنتاجية كونه مصدر للتعليمات و الإرشادات حول كيفية الإنتاج و مصدر للقرارات المرتبطة بكميات الإنتاج المطلوبة و مواصفاتها، و المنظم هو المؤسسة أو صاحب المشروع، حيث يسعى إلى تحقيق المزج الأمثل بين عناصر الإنتاج، ويقع على عاتق المنظم أو الإدارة أو الجهة المسؤولة عن التنظيم مسؤولية نجاح أو فشل المشروع.

2-4- أنواع الإنتاج: يشمل الإنتاج كلا من السلع والخدمات.

– الإنتاج المادي (السلعي): وهو الإنتاج الذي يتم من خلال إدخال تحويلات على المواد وإعادة تشكيلها، مثل: صناعة الملابس، الأثاث ... إلخ.

– الإنتاج غير المادي (الخدماتي): ويتمّثل في صور الإنتاج غير السلعي أو غير المنظور، مثل: تقديم العلاج، التعليم، الاتصالات والإنترنت ... إلخ.

الفصل الخامس: السوق

1- مفهوم السوق والعوامل المحددة لنطاقه: إنّ سعي المؤسسات لأن تكون رائدة في أسواقها جعلها تفكر في تحليل بيئتها الخارجية وذلك من خلال تحليل الأسواق، لذا سنتطرق في هذا المحور إلى تعريف الأسواق ثم سنتناول طرق تحديد نطاق السوق.

1-1- تعريف السوق: هناك عدة تعاريف، نذكر منها:

أن السوق الاقتصادية هي بقعة جغرافية معينة يتمّ فيها شراء وبيع السلع، حيث تلعب القوانين المحددة للسعر دورها دوماً، ولا يشترط في السوق أن يكون مكانا جغرافيا فسوق الصرف الأجنبي ليس بمكان معين حيث نجد شراء وبيع العملات يتم عن طريق الاتصالات الهاتفية.

ويمكن تعريف السوق بأنه المكان أو المجال الذي يتمّ فيه تفاوض البائعين والمشترين لمبادلة سلعة ذات خصائص معينة حيث تلعب القوى المحددة للسعر دورها والذي يتحقق فيه نقل ملكية السلعة، ولا يشترط التواجد المادي للسلع في السوق.

ولقد عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق السوق بأنه: "مجموع طلب المستهلكين المحتملين لسلعة معينة أو خدمة".

كما تعرف السوق على أنها "عدد من الأفراد لديهم حاجات تتطلب الإشباع والنقود للإنفاق والرغبة فيه، وبالتالي هناك ثلاثة (03) عوامل يمكن أن نأخذها بعين الاعتبار في السوق، هي: أفراد لهم حاجات، لهم رغبة في الشراء، ولهم قدرة شرائية.

أي نعني بالسوق مجموع الجماهير (أفراد، منظمات، أجهزة) التي يمكنها أن تؤثر على مبيعات منتج معين أو على نشاطات المؤسسة، فهو مجموع المشترين من هذه الأصناف المذكورة أو مجموع الأشخاص القادرين والراغبين في امتلاك المنتج مع وجوب توفر القدرة والرغبة في الاقتناء.

1-2- العوامل التي تحدد نطاق السوق: يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق السوق على النحو التالي:

1-2-1- نوع السلعة: يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفاً من تعرضها للتلف، فإنها بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشترين ستكون ضمن سوق محلي، بينما السلع الصناعية مثلا القابلة للتخزين والنقل دون الخوف من تلفها قد تصبح سوقاً عالمية متداولة.

1-2-2- العادات والتقاليد: للعادات والتقاليد دورا مهما في تحديد نطاق السوق، فهناك بلا شك الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على المستوى الدولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقاسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم، وبالتالي يتمّ التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلاقي قبولاً عاماً من كافة فئات المجتمع.

1-2-3- سهولة الاتصال بين البائعين والمشترين: إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على تسهيل عملية الاتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.

1-2-4- تكاليف النقل والتأمين: إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بجديد نشاطه في سوق إقليمي على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج.

1-2-5- التشريعات والنظم الاقتصادية: تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دوراً هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في

أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضاً على فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلهم إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

2- تصنيف الأسواق: تقسم الأسواق حسب عدة معايير:

2-1- حسب درجة المنافسة: حسب هذا المعيار يمكن تقسيم السوق إلى مجموعتين رئيسيتين:

2-1-1- سوق المنافسة الكاملة: وتتميز هذه السوق بمجموعة من الخصائص:

- كثرة عدد المنتجين والبائعين: في هذه الحالة لا يستطيع المنتج الفرد التأثير على الكميات المعروضة وكذلك المستهلك الفرد لا يستطيع التأثير على الكميات المطلوبة فلا يستطيع أي منهم التأثير على سعر السلعة في السوق وأن الثمن بلا شك يتأثر بجميع التجار وجميع البائعين.

- تجانس المنتجات: وهذا يعني إمكانية إحلال سلعة محل سلعة أخرى قادرة على تحقيق نفس الإشباع للمستهلك، وخاصة أنه من المفروض في هذه السوق أن كافة المنشآت التي تقوم بنتاج سلع متماثلة بحيث لا تستطيع أي منشأة التحكم في السعر الذي تبيع به السلعة.

- حرية الدخول والخروج إلى الأسواق: لا توجد أي قيود تمنع الجماعات أو الأفراد من الدخول أو الخروج من السوق مما يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من الصناعة إلى الصناعة واستخدامها في مجالات مختلفة.

- العلم التام بظروف السوق والأسعار السائدة: وهذا يعني أن جميع البائعين والمشترين على علم تام بأسعار السلع وشروط بيع السلع، وهكذا لا يستطيع المنتج استغلال المستهلك بفرض أسعار أعلى على سلع محددة تباع بأسعار أقل بكثير في أماكن مختلفة.

2-1-2- سوق المنافسة غير الكاملة: يمكن تقسيم هذا السوق إلى الأنواع التالية:

2-1-3- سوق الاحتكار التام: ويتميز هذا السوق بالخصائص التالية:

– سيطرة المنتج على المواد الأولية: ففي هذه الحالة يمتلك المحتكر كل المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة فلا يقوم ببيع المواد الخام الأولية لأي من المنافسين أو تقديم أي تسهيلات لهم للحصول عليها.

– المتطلبات الرأسمالية: وخاصة أن بعض الصناعات تحتاج إلى وفورات مالية ضخمة مما يشكل صعوبة على المنتجين الدخول إلى المنافسة أين يتمتع المحتكر بقوة عالية وذلك لامتلاكه رأس المال.

عوائق الدخول إلى السوق:

– وجود منتج واحد في السوق: حيث يعتبر هذا المنتج الممثل الوحيد لصناعة معينة متمكنا بذلك من التحكم في السوق من خلال رفع السعر أو تخفيض الكمية المعروضة أو العكس إن أراد، أي أنّ المحتكر هو الذي يتحكم في تحديد السعر، وكذلك فإن طلب السوق هو نفسه الطلب على سلعة المحتكر لتفرده بإنتاج هذه السلعة.

– عدم وجود بدائل للسلعة التي ينتجها المحتكر: أي أنّ الطلب على سلعة المحتكر غير مرن، فتغير السعر لا يؤثر على الكمية المطلوبة.

ويمكن أن يأخذ الاحتكار التام أحد الأشكال التالية:

– **الاحتكار القانوني:** هو الاحتكار الذي يظهر بسبب العوائق القانونية كمنح الامتياز لمؤسسة واحدة، وقد يكون بسبب براءات الاختراع التي تعطي الحق للمؤسسة صاحبة الاختراع بإنتاج هذه السلعة.

– **الاحتكار الفعلي:** وينشأ هذا النوع من الاحتكار نتيجة للمتطلبات الرأسمالية الضخمة لأحد المشاريع مما يشكل مانعاً لدخول المنافسين لهذا القطاع.

– **الاحتكار الطبيعي:** هذا النوع من الاحتكار ينشأ بسبب طبيعة بعض المشاريع والتي تفرض عدم وجود أكثر من مشروع من هذا النوع في السوق كمشاريع المرافق العامة.

3- توازن السوق:

3-1- مفهوم توازن السوق: يقصد بالتوازن حالة السوق والتي إذا تحققت فإنها تميل الاستمرار، ويحدث ذلك عندما تتساوى الكمية المطلوبة من سلعة ما في السوق، الوحدة الزمانية مع الكمية المعروضة منها في السوق خلال نفس الوحدة الزمنية، ويتحقق التوازن هندسيا عن تقاطع منحنى الطلب السوقي ومنحنى العرض السوقي للسلعة، ويعرف السعر والكمية عن نقطة التوازن بأنهما سعر التوازن (P^*) وكمية التوازن (Q^*) تحديد سعر وكمية التوازن رياضيا لتحديد سعر وكمية التوازن نتخذ نموذجا خطيا لسوق سلعة ما.

يتحدد سعر التوازن وكمية التوازن لسلعة ما نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في سوق تتصف بالمنافسة التامة والتي يتطلب تحققها توافر حملة من الشروط، منها:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتري بحيث لا يؤثر كل واحد منهم على سعر السلعة.
- سهولة الدخول والخروج إلى إنتاج السلعة.
- توفر معلومات كافية عن الأسعار والكميات.
- عدم وجود تدخلات في عملية تفاعل السوق.

ويمكن أن يؤدي التدخل في عملية تفاعل السوق إلى إعاقة الوصول للتوازن، ويحدث ذلك على سبيل المثال، إذا فرضت الحكومة سعرا أدنى (Prix Minimal) كما في حالة بعض السلع (المنتج مثلا) بغرض مساعدة الفلاحين، أو سعرا أعلى (Prix Maximal) كما في حالة تحديد إيجار المساكن (بغرض مساعدة الأسر الفقيرة)، وفي مثل هذه الحالات لا يمكن الوصول إلى وضع التوازن، وهو الأمر الذي يؤدي أما إلى فائض في الطلب أو فائض في العرض.

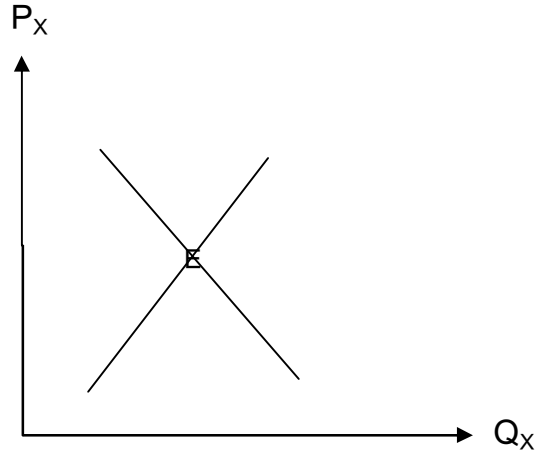

ويقصد بالتوازن حالة السوق والتي إذا تحققت فإنها تميل إلى الاستمرار، ويحدث ذلك عندما تتساوى الكمية المطلوبة من السلعة في السوق في الفترة الزمنية والكمية المعروضة منها في نفس السوق خلال نفس الفترة الزمنية. ويتحقق التوازن هندسيا بتقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض في النقطة E.

إن توازن السوق لا يعني بالضرورة ثبات ظروفه ومعطياته، ويمكن حدوث تغيرات على المعطيات الأصلية ينعكس مفعولها على الوضع التوازني على اعتبار أن ظروف السوق تتميز بالحركية والتجدد، وهو الأمر الذي يجعل توازن السوق يتأرجح باستمرار، حيث يؤدي ذلك إلى إمكانية العودة إلى الوضع الأصلي للتوازن، كما قد يؤدي إلى حدوث اختلال والابتعاد عن الوضع التوازني، ومن ثمة نقول عن توازن السوق بأنه مستقر أو غير مستقر.

3-2- أنواع التوازن: ويمكن القول عموما في توازن السوق بأن هناك ثلاثة أنواع من التوازن، التوازن المستقر، التوازن غير المستقر والتوازن المحايد.

3-2-1- التوازن المستقر: ويحدث عندما يؤدي أي انحراف عن وضع التوازن إلى تنشيط قوى السوق للعودة مجددا إلى وضع التوازن، أما إذا ترتب على تنشيط هذه القوى أن نتحرك بعيدا عن وضع

التوازن فإننا في حالة توازن غير مستقر، وشرط حدوث هذا النوع أن يكون منحنى العرض السوقي سالب الميل وأن تقل حدة عن منحنى الطلب السوقي، أما حالة التوازن المحايد فهي التي يكون فيها منحنى العرض مطابقا لمنحنى الطلب.

في حالة التوازن المستقر فإنه وعند مستوى سعري أعلى من سعر التوازن تكون الكمية المطلوبة أقل من الكمية المعروضة $(Q_S > Q_D)$ مما يولد لنا حالة فائض في العرض، وهذا ما يدفع الأسعار نحو الانخفاض وصولا إلى وضع التوازن (سعر التوازن)، وعند مستويات سعرية أدنى من سعر التوازن تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة $(Q_D > Q_S)$ وتنشأ لدينا حالة فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع نحو سعر التوازن.

3-2-2- التوازن غير المستقر: أما في حالة التوازن غير المستقر فيكون العكس، ويتحقق التوازن غير المستقر عندما يكون:

- ميل منحنى العرض سالبا.

- درجة ميل منحنى العرض (حدة الميل) أكبر من حدة ميل منحنى الطلب.

3-2-3- التوازن المحايد: وأخيرا يكون التوازن محايدا في الحالة التي يكون فيها منحنى الطلب ومنحنى العرض متطابقان.

يلعب التبادل التجاري دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية فهو مقرون بالإنتاج وإن ظهر متأخرا عنه، فمن الناحية التاريخية يقترن الإنتاج بالوجود الاجتماعي للإنسان، بينما اقترن التبادل التجاري بوجود الإنتاج وبتنويع حاجات الإنسان ونموّها، وارتبط هدف الإنتاج بتطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة

لحاجان الإنسان، بينما ارتبط هدف التبادل بنقل المنتجات إلى حيث يتمّ إشباع حاجات الإنسان منها. فالإنتاج والتبادل مكمّلان لبعضهما البعض بل هما فرعان لأصل واحد.

لقد تطوّر التبادل التجاري مع تطوّر الإنتاج وتأثّر بالظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وتقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن النظام من العلاقات التبادلية الدولية، يتّصف بالشمولية يُطلق عليه مصطلح التجارة الدولية والتي تُعبّر بصورة عامة عن دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين الدول، والتي تخضع لأنظمة سياسية وثقافية واجتماعية تختلف عن بعضها البعض.

إن التجارة الدولية لها جذور تاريخية بدأت مع الإنسان ودخوله في التجمعات الإنسانية، أي أنها ليست بالمفهوم الحديث الذي يعرفه الإنسان لأوّل مرّة، ولكنها عرفت تطوّرا في المضمون والوسائل بشكل يتماشى مع التطورات التي حصلت وتحصل في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الدولية .

لقد كان الإنسان في القديم يقوم بإنتاج ما يشبع حاجاته الأساسية ولكن تعدّد حاجات الإنسان وتنوعها جعلته غير قادر على إشباعها بإنتاجه المباشر، فبدأ بالتخصص في المهنة التي يمكنه أداءها بكفاءة أكبر أو في فرع من فروع الإنتاج، وزيادة إنتاجه بقدر يفوق استهلاكه، فلجأ إلى مبادلة ذلك الفائض مع فوائض المنتجين الآخرين الذين تخصصوا في فروع أخرى، ثمّ تمكّن من إشباع بقية حاجاته عن طرق المبادلة. ومن هنا ظهرت المبادلة كوسيلة لإشباع حاجات الأفراد ولعبت دورها في أوّل الأمر كواسطة بين المنتجين والمنتجين ثمّ المنتجين والمستهلكين، وعن طريقها أصبح في مقدور المنتج أن يجد دائما المستهلك الذي يحتاجه لسلعه، كما أصبح في مقدور المستهلك أن يجد المنتج الذي يحتاجه لنقوده.

لقد تطوّر التبادل من الصلة المباشرة بين المنتجين والمنتجين إلى الصلة غير المباشرة بين المنتجين والمستهلكين بعد ظهور طرف ثالث يقوم بدور الوساطة بينهما، يشتري السلع من المنتجين لاستهلاكها قصد إشباع حاجاته الخاصة أنما لإعدادها وجعلها في متناول المستهلكين ذلك هو التاجر الذي قوم بالتبادل التجاري، ومن هنا نشأ التبادل التجاري كنشاط اقتصادي مهمته تحسس مطالب المستهلك من السلع والخدمات والحصول عليها من المنتجين ونقلها وتهيئتها لتكون في متناول المستهلك وفي المكان والزمان المناسبين لكليهما.

وتتمّ مبادلة السلع والخدمات عن طريق قناتين رئيسيتين هما التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وتمثل التجارة الداخلية الشّق الأكبر للتبادل التجاري وسمّيت بالتجارة الداخلية لأن ممارستها تتمّ داخل القطر الواحد، وعادة ما تتمّ التجارة الداخلية من خلال عمليتي تجارة الجملة وتجارة التجزئة، حيث يتم في تجارة الجملة شراء كميات كبيرة من السلع من المنتج أو من المستورد ليتم بيعها لتاجر تجزئة بكميات أصغر نسبيا. أما تجارة التجزئة فيتم من خلالها تبادل السلع بكميات أصغر، فيقوم تاجر التجزئة بشراء كميات من تاجر الجملة وأحيانا من المنتج وتوزيعها على المستهلك.

وتضمّ تجارة الجملة صنفين من التجارة: الصنف الأول يقوم بشراء السلع وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل أن يتمّ بيعها، أما الصنف الثاني فيضم الوكلاء اللذين يمارسون التجارة نيابة عن المنتج دون أن تنتقل إليه ملكية السلعة والذين يتقاضون أتعابهم في صورة عمولات كنسبة مئوية من قيمة المبيعات. أما التجارة الخارجية فهي التي تتم بين الدول من خلال عملية التصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفقا لإجراءات إدارية ومالية.

لقد أدى انتشار مبدأ التخصص وسهولة المواصلات والاتصالات إلى انتقال التبادل من المحيط المحلّي إلى المحيط الخارجي، فبرزت التجارة الدولية كحلّ لمشكلة عجز الدول عن الدولة عن القيام

بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم مقدرتها على إنتاج هذه السلع إما لأسباب تعود إلى طبيعة تلك السلع أو لعدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقلّ.

الفصل السادس: النقود

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، حيث كان الفرد يقوم بالإنتاج ذاتيا لكل ما يحتاجه من سلع وخدمات، وفي ظل هذه الظروف لم يكن التبادل موجودا. ومع مرور الوقت ونمو حجم السكان ظهر التخصص في الإنتاج، حيث أضحى فرد ما يزرع القمح وآخر يزرع القطن وثالث يقوم بصيد الأسماك والحيوانات ... إلخ.

وبظهور التخصص وجد فائض من السلع لدى الوحدات التي تنتجها فيما هناك حاجات لهذه الوحدات تريد أن تشبعها، ومن ثم نشأت الحاجة إلى مبادلة الفائض عن الاستهلاك الذاتي بالسلع التي ينتجها الآخرون والتي تفيض بدورها عن حاجاتهم الشخصية ومن هنا نشأت فكرة التبادل والتي تعد المقايضة من أول صورها.[10]

1- أهمية النقود في الحياة الاقتصادية: النقود شأنها شأن كثير من الأشياء المفيدة يستخدمها الإنسان بصفة عامة دون أن يعرف تماماً حقيقة ماهيتها، وفي البداية لعلّه من المناسب تحليلياً تقديم تحديداً أوّليّاً لماهية النقود.النقود هي وسيلة مقبولة قبولاً عاماً في التبادل أو في إبراء الديون.

ووفقاً لهذا التحديد تشمل النقود في أيّ نظام اقتصادي حديث الأنواع التالية: النقود الورقية أو (أوراق البنكوت)، والنقود المساعدة (النقود الورقية والمعدنية الصغيرة)، والنقود الكتابية التي تستخدم عن طريق الشيكات. ويتكون العرض الكلي للنقود أساساً من هذه الأنواع الثلاثة.

ترتبط النقود ارتباطا وثيقاً بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكا إذ تعتمد كافة الأنظمة المعاصرة في تأديتها لوظائفها المختلفة اعتمادا أساسياً على استعمال النقود، ويرجع ذلك إلى حقيقة وهي أنّ معظم العلاقات الاقتصادية وما تنطوي عليه من صفات اقتصادية بين مختلف

[10] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 39.

المتعاملين تتمّ بواسطة النقود، فمع تعقيد الحياة الاقتصادية والزيادة المضطردة في التبادل نتيجة للاتساع الكبير في نطاق تقسيم العمل والتخصيص في الإنتاج كان لا بدّ من استعمال النقود، ومن خلال هذا الاستعمال نفسه زادت درجات تقسيم العمل والتخصيص وبالتالي ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي.[11]

وفي ضوء ما تقدّم تؤثّر النقود وبشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى التشغيل والدخل وعلى كميات وأثمان المنتجات الاقتصادية المختلفة، وحيث أنّ المتعاملين يحصلون على معظم دخولهم في صورة نقدية. كما أنّ جزءاً هامًا من ثرواتهم يحتفظ بها في صورة نقدية فإنه يمكن القول بأنّ النقود توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وبالتالي تؤثّر على مستويات التشغيل في المستقبل ومن هنا نشأت أهمية النقود كظاهرة اقتصادية.

2- مفهوم النقود، نشأتها وخصائصها:

2-1- تعريف النقود: ليس هناك حتى الآن تعريف نهائي للنقود، ويعود ذلك إلى انقسام الآراء حول دورها وأهميتها في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف موحد بين الاقتصاديين فإن هناك ما يشبه الإجماع بينهم على تعريف النقود في حدود الوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي.

يعرفها مثلا الاقتصادي John Klein بأنها "أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون". ويعرفها Edward Shppiro بأنها "أي شيء مقبول عموما كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون". أما الاقتصادي Emile James فقد عرف النقود على أنها "كل سلعة تسمح بحكم القانون أو

[11] طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الإقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 313.

العرف لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن".[12]

من خلال هذه التعاريف نلاحظ التركيز في تعريف النقود على أساس وظائفها، حيث تمارس النقود دورها في الاقتصاد من خلال خاصية هامة تتميز بها وهي القبول العام بمعنى استعداد كل فرد لقبولها نظير السلعة التي يعرضها أو الخدمة التي يؤديها. وصفة القبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية وهي التي تميزها عن السلع الأخرى، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن قبول النقود قبولا عاما من جانب الأفراد قد يستمر بقوة القانون كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية.

2-2- نشأة النقود: يمكن القول بأنه لا يعرف على وجه التحديد واليقين متى استخدم الإنسان النقود لأوّل مرّة ولكن المتّفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية هو أنّ الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصّص واتساع تقسيم العمل، وبالتالي تعقيد عمليتي الإنتاج والتوزيع. لقد كان نظام المقايضة كافياً لمواجهة الحاجة إلى التبادل حيث لم يكن التخصّص وتقسيم العمل قد وصلا بعد إلى درجة كبيرة من التعقيد، وكان الإنتاج يتمّ أساساً لإشباع الحاجات مباشرة لكن المقايضة نفسها ساعدت بجانب عوامل أخرى عديدة على زيادة درجة التخصص وانتشار تقسيم العمل، ومن ثمّ نشأت الحاجة إلى التوسّع في التبادل وهنا عجزت المقايضة على مواجهة هذا التوسع الذي أملته متطلبات التطور في النشاط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً. وظهرت بالتالي صعوبات المقايضة والحاجة المتزايدة إلى أداة لتسهيل التبادل ومن هنا ظهرت النقود للتغلب على هذه الصعوبات.

[12] نفس المرجع، ص 315.

ويقصد بالمقايضة مبادلة سلع وخدمات مباشرة بسلع وخدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل، وعادة ما تكون ثنائية ولكن قد تكون متعددة الأطراف.

من عيوب المقايضة، ما يأتي:

- عدم توفر رغبات المتبادلين.
- صعوبة إيجاد وسيلة تقييم لتبادل السلع.
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة و التخزين للحاجة المستقبلية.
- صعوبة نقل السلع و حملها من مكان لآخر.
- سرعة تلف هذه السلع.

2-3- خصائص النقود: لكي تؤدّي النقود وظائفها بكفاءة وفعالية عالية ينبغي أن يتوفر فيها بعض الخصائص التي نلخصها كما يلي:

2-3-1- دوام البقاء: ونعني بذلك أنّ وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن والاحتفاظ بها انتظارا لإنفاقها في المستقبل، ويجب ألاّ يعرضها للتلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات، وبكلمة أخرى أنّ الشراء الذي يتّخذ شكل نقد في دائرة المبادلات وعمليات التبادل التجاري ينبغي أن يتّصف بخاصية البقاء المستمرّ طالما أنّه يمثّل حقاً عاماً على السلع والخدمات المتوفرة في السوق حالاً أو مستقبلاً.

2-3-2- التجانس: يقصد بالتجانس أنّ كلّ وحدة نقدية كالدينار ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة، وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوّة الإبراء الذي تمنحه وحدات من نفس الفئة إلى مالكها، أي يوجد استقرار في عملية التبادل.

2-3-3- القابلية للتجزئة: ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن شراء مختلف القيم الاقتصادية (سلع وخدمات) مهما كبرت أو صغرت قيمتها.

2-3-4- سهولة الحمل: أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائماً في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفه المختلفة.

2-3-5- أنها لا تتسم بالوفرة: لأجل الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي فإن كمية النقود المعروضة يجب أن تعادل من حيث القيمة الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة ، فإذا كانت كمية النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي ، فإنّ ذلك يعرّض قيمتها التبادلية إلى الانخفاض، وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون كميتها المعروضة أقلّ من قيمة الناتج القومي لأنّ ذلك يعيق تطوّر النشاط الاقتصادي. ممّا تقدّم فإن من الضروري أن تكون كمية النقود المعروضة بالكمية التي تتلاءم مع حجم المبادلات و احتياجات الاقتصاد القومي.

2-3-6- أن تكون نافعة: تختلف منفعة النقود عن أيّ سلعة اقتصادية فالنقود مفيدة لأنها قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع و الخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوّة اختيار غير محدّد وغير مخصّص. وتتّحد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود للأشخاص الذين يرغبون التعامل معهم وما يحتاج إليه من مختلف السلع المعروضة في أي مكان وأي زمان، وهي بهذا المعنى تعتبر أداة حاملة أو ناقلة لخياراته من حيث كمية السلع المطلوبة ونوعها وشكلها ووقت شرائها، وهو بذلك يبقى في إطار الشمولية وعدم التخصيص لهذا يكون أي فرد من أفراد المجتمع على استعداد لقبولها لشعوره بأنها مقبولة قبولاً عاماً.

3- وظائف النقود: تقوم النقود في النشاط الاقتصادي بأربع (04) وظائف رئيسية، فهي: وسيط للمبادلات، ومقياس للقيمة، ومخزن للقيم، كما أنها وسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة.[13]

3-1- وسيط للتبادل: تعتبر النقود وسيطا للتبادل وهي تتجاوز بذلك الصعوبات التي واجهتها المقايضة، نظرا لوجود التوافق المزدوج بين رغبات المتبادلين في اعتبارها أداة للتبادل.

3-2 مقياس للقيمة: النقود هي وحدة الحساب المستخدمة في تحديد قيمة أي أو خدمة بالنسبة لغيرها من السلع والخدمات.[14]

3-3- مخزن (مستودع) للقيمة: يمكن الاحتفاظ بالنقود لكونها مخزن جيد للقيمة نظرا لقدرة حائزها على الحصول على ما يشاء من سلع و خدمات.

3-4- وسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة: ويعني ذلك أن النقود أداة لتسديد كافة الالتزامات النقدية الناجمة عن المعاملات المالية مثل المعاشات، الأجور والمرتبات، ... إلخ.

4- أشكال النقود:

4-1- النقود السلعية: استخدم الإنسان في ظل نظام المقايضة بعض السلع لتقوم بدور النقود، مثل الأغنام، الصوف، الملح، الجلود، ... إلخ. وبعد اكتشاف المعادن كالحديد والنحاس والذهب والفضة، فقد انتقلت البشرية للنقود المعدنية (الذهب والفضة) لعدة أسباب، منها: سهولة صهر وسك الذهب والفضة، سهولة التجزئة والتقسيم، سهولة الحفظ والمقاومة للعوامل الطبيعية ولثبات القيمة نظرا لندرة هذين المعدنيين.

---

[13] زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 103.

[14] إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 9.

نظرا لهذه المواصفات، فقد استمر اعتماد هذين المعدنيين كنقود حتى بداية الحرب العالمية الأولى نظرا لندرتهما وحفاظهما على الاستقرار والثبات النسبي في القيمة.

4-2- النقود النائبة: ظهرت خلال فترة سيطرة النقود المعدنية (الذهب والفضة)، وهي عبارة عن شهادات تعطي لحاملها الحق في الحصول على كمية محدودة من النقود المعدنية، ولحاملها الحق في تظهيرها لغيره أو يشتري بهذا السند بعض السلع ويدفع بها للتاجر.

سميت هذه النقود (النقود التمثيلية) لأنها تمثل الذهب الذي تخفيه وراءها وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية (معدن) كاملة القيمة.

وظهرت هذه النقود في زمن الدولة الأموية حيث كان التجار يودع لدى الصراف في دمشق الليرات الذهبية ويحصل على وثيقة تثبت ذلك ثم يذهب إلى الصين ليشتري البضائع من هناك ويدفع هذه الوثيقة، وبالمقابل يفعل التاجر الصيني وفي نهاية العام يقوم الصرافون بالتسوية فيما بينهم (كانت سائدة زمن طريق الحرير بين دمشق وشنغهاي ثم انتقلت إلى أوروبا والدول الأخرى لكي تستعمل هناك).[15]

4-3- النقود الورقية: ظهرت النقود الورقية في القرن السادس عشر في أوروبا وكان أول ظهورها في بنك استوكهولم الذي اصدر شهادة ورقية يمكن استبدالها بالنقود الذهبية وقابلة للتداول في السوق ثم تتالت البنوك في القرنين السابع والثامن عشر في بريطانيا وفرنسا بإصدار النقود الورقية.

إذن النقود الورقية هي عبارة عن شهادات قابلة للتداول في السوق تخفي ورائها قيمة من الذهب ويستطيع حاملها مبادلتها استنادا لما كتب عليها وحسب التغطية، فإذا كانت الورقة ذات تغطية 100 % بالذهب، فالنقود الورقية التي تخفي وراءها ذهبا كانت بمثابة نقود رمزية لأنها قابلة للاستبدال في أي لحظة ويلتزم البنك الذي أصدرها بردها فورا.

---

[15] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2011، ص 16.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ظهر نوعان من النقود الورقية:

– النقود القابلة للتحويل إلى ذهب وقد ظهرت هذه النقود أيام سيطرة قاعدة السبائك الذهبية.

– النقود الورقية غير القابلة للتحويل وهي نقود ورقية احتكرت المصارف المركزية إصدارها دون أن تخفي وراءها أي أرصدة ذهبية.

4-4- النقود الالكترونية: وقد نشأت وتطورت مع تطور تقنيات ووسائل الاتصال والمعلوماتية، حيث لأصبح الفرد بودع أمواله في البنك ويحصل على بطاقة الكترونية يستطيع من خلال سحب المبالغ التي يرغب في بها أو الدفع في الأماكن التي يشتري منها عبر الصراف الآلي أو الآلات المتوفرة في المحلات التجارية.

الفصل السابــع: الدخــل الوطنــي

يؤدي النشاط الاقتصادي إلى إيجاد علاقات اقتصادية بين مختلف قطاعات المجتمع، وتشكل التدفقات النقدية التي تمثلها ما يمكن أن يسمى بالدائرة الاقتصادية، التي تضم حسب تقسيم المحاسبة الوطنية، أربعة (04) قطاعات، هي[16]:

– القطاع العائلي: ويتضمن جميع أفراد المجتمع باعتبارهم مستهلكين ومالكي وسائل الإنتاج المختلفة، ويوفر القطاع العائلي عبر قطاع الإنتاج خدمات عناصر الإنتاج التي يملكها من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.

– قطاع الأعمال: ويتشكل من جميع المشروعات الإنتاجية التي يضمها كل من القطاع العام أو الخاص بما في ذلك أنشطة أصحاب المهن الحرة.

ومقابل حصول قطاع الأعمال على خدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي يتحصل هذا الأخير على عوائد والتي تتمثل في الأجور والرواتب والعائد على رأس المال والإيجارات.

– القطاع الحكومي: ويضم جميع المرافق والهيئات والإدارات العامة المركزية منها والمحلية.

– القطاع الخارجي: ويتضمن العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في البلد والمقيمين في البلدان الأخرى، ومنها حركة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والإعانات الخارجية.

1– تعريف الدخل الوطني: يعرف الدخل الوطني لبلد ما بأنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة من الزمن تكون عادة سنة واحدة.[17]

---

[16] بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 59.

[17] خالفي علي، مرجع سابق، ص 155.

ويشمل الدخل الوطني دخول الأفراد سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين (مشروعات خاصة، مشروعات عامة، هيئات حكومية ...) سواء تحصلوا عليها نتيجة مساهمتهم بخدمات العناصر الإنتاجية داخل بلدهم أو خارجه.

كما يعرف الدخل الوطني بأنه صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة، هي في الغالب سنة. ويقصد بصافي قيمة السلع والخدمات استبعاد السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات الأخرى لتجنب احتسابها مرتين، حيث أنه إذا اعتبرنا أن الاقتصاد الوطني هو مجموع قطاعات الإنتاج كالزراعة والصناعة ... إلخ، فإن الدخل الوطني يساوي صافي إنتاج هذه القطاعات، كما أنه يساوي إجمالي الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الإنتاج، أي أنه يساوي ما يوزع على عوامل الإنتاج في شكل أجور وإيجارات وفوائد وأرباح خلال السنة.[18]

1-1- الدخل النقدي والدخل الحقيقي: يقصد بالدخل النقدي مستوى الدخل مقاسا بالوحدات النقدية، بينما يشير الدخل الحقيقي إلى القيمة الفعلية والحقيقية للدخل النقدي أو بتعبير آخر كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الدخل النقدي. وعلى ضوء ذلك، ينخفض الدخل الحقيقي للفرد أو يرتفع أو حتى يظل ثابتا على حاله كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات أو انخفضت، كما في الحالات الآتية:

- ينخفض الدخل الحقيقي للفرد عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدي أو في حالة بقائه على حاله ثابتا، والعكس صحيح.

- ينخفض الدخل الحقيقي أيضا عندما تنخفض الأسعار بنسبة أقل من نسبة الانخفاض في الدخل النقدي أو في حالة بقائه ثابتا، والعكس صحيح.

[18] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 129.

– يبقى الدخل الحقيقي ثابتا عندما تنخفض الأسعار أو ترتفع بنفس نسبة الانخفاض أو الزيادة في الدخل النقدي.

ويقاس مستوى تطور الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة معينة بقسمة الدخل وطني النقدي على مؤشر المستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة الزمنية، حيث يعبر المستوى العام للأسعار عن حالة القوة الشرائية لوحدة النقد، فارتفاع المستوى العام للأسعار يعكس انخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد بينما يعكس انخفاض المستوى العام للأسعار ارتفاعا في القوة الشرائية لوحدة النقد. ويفيد حساب الدخل الوطني الحقيقي في معرفة مستوى تطور النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

1-2- تقلبات مستوى الدخل الوطني:

وهناك فرق بين الدخل الوطني والداخلي، حيث أن الأخير هو مجموع العوائد التي يحصل عليها المواطنين أو الأجانب من أصحاب عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في الأنشطة المحلية داخل الحدود الجغرافية للبلد وذلك خلال فترة من الزمن عادة ما تكون سنة.

وتقل أهمية التفريق بين الدخل الوطني والمحلي كلما تضاءلت مساهمة كل من غير المقيمين في النشاط الاقتصادي داخل الدولة وكذا مساهمة المقيمين في أنشطة اقتصادية خارج بلدهم.

ويعتبر الدخل الوطني صورة للناتج الوطني، ذلك أن هذا الأخير يعبر عن مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، ويتم التعبير عن السلع والخدمات نقديا على أساس الأسعار السائدة في فترة التقدير.

ويتم تقدير الدخل الوطني بحصر جميع الدخول مع تفادي التكرار الحسابي، أي عدم احتساب أي دخل أكثر من مرة، حيث لا يعتبر دخلا كل مبلغ يتم الحصول عليه خارج إطار عوائد عوامل الإنتاج

كالمعاشات والإعانات الاجتماعية والمنح، وذلك لأن المستفيدين منها لم يقدموا عملا مقابل الحصول عليها.

وفي هذا السياق، مفهومي الدخل النقدي والدخل الحقيقي هناك فرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، ذلك أن الأول هو ما يتم الحصول عليه في صورة نقدية، بينما يمثل الدخل الحقيقي القيمة الحقيقية أو الفعلية للدخل النقدي، أو بتعبير آخر ما يستطيع الفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مقابل دخله النقدي.

وقد يرتفع الدخل الحقيقي أو ينخفض في ظل بقاء الدخل النقدي على حاله، حيث أنه في حالة ارتفاع الأسعار ومع بقاء الدخل النقدي ثابتا تقل كميات السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها، وهذا ما يعبر عنه بانخفاض في الدخل الحقيقي. وفي حالة انخفاض الأسعار مع بقاء الدخل النقدي على حاله تزداد الكميات التي يرغب الفرد بالحصول عليها من السلع والخدمات ومن ثم يرتفع دخله الحقيقي.

2- مكونات الدخل الوطني:

2-1- الادخار: يقصد بالادخار ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما يتمّ توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلاً من خلال وداخل دورة النشاط الاقتصادي.

ويسري هذا التعريف على المستويين المجتمعي والفردي، فبالنسبة للمجتمع نسجل أن الدخل الوطني خلال سنة معينة لا ينفق كله على الأغراض الاستهلاكية الجارية، بل يقتطع جزء منه ليكون الادخار الوطني.

أما بالنسبة للأفراد، فإن أغلبهم لا ينفقون كل دخولهم الجارية على الاستهلاك الجاري على السلع والخدمات، وإنما يحتفظون بجزء منه في البنوك أو صناديق التوفير ليشتروا به أسهم أو سندات أو أصول مالية أخرى، حيث يتمثل ادخار الأفراد خلال فترة معينة في الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الجاري على السلع والخدمات خلال نفس الفترة.

2-1-1- أشكال الادخار:

2-1-1-1 الادخار النقدي: ويمثل الصورة الغالبة حالياً لأن الطابع النقدي هو الذي يميّز معظم جوانب النشاط الاقتصادي في هذا العصر، حيث يشكّل الجانب الأكبر من الادخار اللازم لتمويل تكوين رأس المال في صور متعددة، منها: الأصول المالية أو الأموال السائلة كالودائع الجارية والادخارية بأنواعها والمدخرات التعاقدية والتي يمكن تحويلها إلى صورة سائلة بسهولة، كما يمكن تحويل هذه الأصول السائلة إلى رأسمال عيني، وذلك باستثمار هذه الأموال المدخرة في العمليات والمشاريع الإنتاجية سواء بشكل مباشر أو عن طريق السوق المالي مقابل حصولهم على عوائد في صورة أرباح وفوائد.

ومن هنا يمكن القول بأن الادخار في حدّ ذاته لا يدر دخلاً بمجرد تكوينه، وإنما يتوجب أن يتحول إلى رأسمال عيني أي لا بدّ له أن يستثمر استثمارا منتجاً يحقق عائداً يسمى العائد على الاستثمار.

2-1-1-2 الادخار العيني: ويمثل صورة محدودة جدا للادخار في الاقتصاديات المعاصرة، وقد يتّخذ شكل فائض سلعي أو فائض عمل، وبالنسبة للأول يمكن ملاحظته في قطاع الزراعة من خلال المحاصيل التي يحتفظ بها المزارعون لاستخدامها كبذور أو لاستهلاكها في فترات لاحقة، أما الادخار العيني في شكل فائض عمل فيمكن أن يتحقق في حالة القيام بعمل إضافي يبذل ويتبلور في شكل استثمار إنتاجي.

إذن نلاحظ في النهاية أن الادخار بشكليه العيني والنقدي يصبح صورة من صور الاستثمار العيني، ومن هنا تتّضح العلاقة الوثيقة بين الادخار وتكوين رأس المال والاستثمار.

2-1-2- الاكتناز والادخار: يتشابه الاكتناز والادخار في كون كلّ منهما يمثلان جزءاً من الدخل الجاري لم ينفق على الاستهلاك الجاري، ويختلفان في كون الاكتناز يمثّل الاحتفاظ بجزء من الدخل الجاري، سواء في شكل نقدي أو عيني، بعيدا عن دورة النشاط الاقتصادي (حيث يعتبر تسربا من الدخل الوطني).

وهناك من يعرف الاكتناز بأنه يمثل "رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي"، وهذا يتشابه إلى حد كبير مع مفهوم "كينز" عن تفضيل السيولة، حيث يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالسيولة رغبة منهم في دفع المخاطر النقدية أو الاقتصادية أو السياسية أو لتحقيق بعض الطموحات.

ويتضمن الاكتناز زيادة على التضحية بالاستهلاك الحاضر التضحية بالفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض أو استثمار الفائض الذي يتبقّى من دخله بعد الاستهلاك.

2-2- الإستثمار:

يقوم الاقتصاد على مجموعة عمليات اقتصادية يقود مزجها وربطها بعضها ببعض إلى تطوير البنية الاقتصادية للدولة ومواكبة عجلة التقدم. ومن أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدولة اهتماما كبيرا الاستثمار الذي يلعب دورا هاما في رفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف يتطلب الأمر البحث عن السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها استغلالا أمثل، وزيادة طاقتها الإنتاجية، وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود عليها بأعلى عائد وبأقل مخاطر، إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار من

خلال تبني قوانين وتشريعات تحفز الاستثمار المحلي وتتكفل باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.[19]

2-2-1- تعريف الاستثمار: هناك تعاريف متعددة للاستثمار، نذكر منها:

* **التعريف القانوني:** هو عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (الملكية الصناعية، المهارات التقنية، ...) أو في شكل قروض.

* **التعريف الاقتصادي للاستثمار:** يُعرّف بأنه "أيّ استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح"، أو "كل اكتتاب لأموال من أجل الحصول على منتوج واستهلاكه"، أو "كل إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية المجودة في المجتمع بقصد زيادة الإنتاج في الفترات اللاحقة"، أو "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات القائمة أو تجديدها"، أو "توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية"، أو "هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال"، أو "هو توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل".

ويلاحظ أن هذه التعاريف تركز في مجملها على اعتبار أن الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء مختلف الأصول بقصد تحقيق مجموعة من الأغراض.

* **التعريف المحاسبي:** هو عبارة عن" مجموع الأملاك والقيم الدائمة المادية أو غير المادية التي اكتسبتها أو التي أنشأتها المؤسسة من أجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة للمحافظة على شكلها لمدة طويلة" أو هو عبارة عن "الأصول الثابتة التي تستعملها المؤسسة بصفة دائمة لإنتاج وبيع السلع

[19] معين أمين السيد، مرجع سابق، ص 103.

والخدمات، ولا يتمّ حيازتها بهدف البيع بل للاستخدام الدائم لذلك سميت بوسائل الاستغلال الدائمة، فهي مجمل الأملاك والقيم الدائمة المعنوية (شهرة المحل، العلامات التجارية، براءات الاختراع ...) وغير المعنوية أو الملموسة (التجهيزات، الأراضي...)، المنقولة (التجهيزات...) وغير المنقولة (الأراضي، المباني ...) التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة لا من أجل بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسائل دائمة للاستغلال سواء المخصصة للإنتاج أو الموجهة للعمليات غير المهنية (تجهيزات اجتماعية).

2-2-2 أنواع الاستثمار: يصنف الاستثمار وفق معايير مختلفة إلى عدة أنواع، على النحو الآتي:

* **التصنيف حسب الجهة التي تقوم به:** حيث تصنف الاستثمارات إلى:

- استثمار خاص: وهو ذلك الذي تقوم به جهة خاصة في صورة فردية أو من خلال شركة خاصة.

- استثمار حكومي (عمومي): ويتمثل في رأس المال الجديد الذي تقوم الدولة بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أومن القروض الداخلية والخارجية أو من المساعدات الأجنبية.

* **التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار**: يقصد بأصل الاستثمار أداة أو واسطة الاستثمار، ومنها: الأوراق المالية، العقارات، السلع، العملات الأجنبية، المعادن. وعليه، تصنف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى:

- استثمارات حقيقية أو اقتصادية: أي إذا تمّ توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية، وهي الأصول ذات القيمة الاقتصادية التي يترتب عليها استخدام منفعة اقتصادية إضافية في شكل سلع وخدمات تزيد من ثروة المستثمر وبالتالي ثروة المجتمع وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة، حيث يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة الدخل الوطني.

– استثمارات مالية أو ظاهرية: وتشمل الاستثمارات في الأدوات المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو في سنداتها، ويعتبر هذا الأصل حقاً مالياً يخوّل لصاحبه الحقّ في المطالبة بالأرباح أو الفوائد. كما يتمّ الاستثمار المالي أيضاً من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر، ممّا يحقّق إيرادات ووفرات مالية ولا ينتج عنه أيّ زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، كما يعتبر الاستثمار المصرفي استثمارا مالياً وهو الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة.

* **التصنيف حسب مدة الاستثمار**: حيث تصنف الاستثمارات وفقا لهذا المعيار، إلى:

– استثمارات قصيرة الأجل: وتكون مدة التوظيف فيها قصيرة لا تزيد عن سنة مثل الاستثمار في أذونات الخزينة أو السندات قصيرة الأجل للمؤسسات المختلفة أو التعامل بالأوراق التجارية.

– استثمارات متوسطة الأجل: هي أطول من سابقتها وقد تصل مدة توظيفها إلى خمس(05) سنوات، مثل شراء أوراق مالية لا تزيد عن خمس (05) سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله في حدود خمس(05) سنوات.

– استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة التوظيف فيها خمس(05) سنوات وتصل حتى خمسة عشر (15) سنة، مثل إيداع الأموال في البنوك (المدخرات).

* **حسب مجالات الاستثمار**: وتصنف المشاريع عل هذا الأساس، إلى: مشاريع صناعية، مشاريع زراعية، مشروعات تجارية، ومشروعات خدماتية (تجارة العقارات، النقل، الاتصالات، التأمينات ...).

* **حسب الهدف من الاستثمار**: ويمكن التمييز في هذا الإطار بين:

– استثمارات الإحلال: وتهدف المحافظة على إمكانيات و قدرات المؤسسة.

– استثمارات التوسع: تهدف رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة لمواجهة الزيادة في الطلب.

– استثمارات التحديث أو الترشيد: وتخص تحسين إنتاجية المؤسسة وتخفيض التكاليف.

– استثمارات التجديد: وتشمل استغلال التكنولوجيا الجديدة لمواكبة التطور التكنولوجي.

– الاستثمارات الإستراتيجية: وهي تلك الاستثمارات التي تستهدف زيادة حصة المؤسسة للسيطرة على الأسواق بتبني إستراتيجية هجومية أو دفاعية للحفاظ على مصالحها.

– الاستثمارات الاجتماعية: وتخص تحسين ظروف العمل وتطوير الجانب الاجتماعي لدى الأفراد.

* **حسب طبيعة الاستثمار**: ويتم التمييز، في هذا الإطار، بين:

– استثمارات مادية: مثل الاكتتاب في الأصول الحقيقية.

– استثمارات غير مادية (معنوية): ومن أمثلتها: شهرة المحل، براءة الاختراع، الإشهار، ....

– استثمارات مالية: مثل الأسهم والسندات، أذونات الخزينة، ....

* **التصنيف حسب جنسية الاستثمار**: وفي هذا الإطار، لدينا:

– استثمار محلي أو وطني: وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها القيم المادية أو المعنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني و رأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

– الاستثمارات الأجنبية: وهي كل استخدام يجري في الخارج لموارد يملكها بلد من البلدان، أو هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية.

* **التصنيف حسب أسلوب إدارة المشروع**: ويمكن التمييز بين:

– استثمار غير مباشر: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على استعمال عنصر رأس المال فقط دون أن يصاحبه ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري.

– استثمار مباشر: ويتمثل في الشراكة أو استثمارات الشركات متعددة الجنسيات.

2-2-3- أهمية الاستثمار وأهدافه والمخاطر المترتبة عنه: إن الاستثمار هو متغير اقتصادي كلي يلعب دورا هاما في سيرورة النظام الاقتصادي وتطوره، وهو على صلة وثيقة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدول ومستوى التوظيف.

وللاستثمار أهمية اقتصادية وأهداف يرمي لتحقيقها وفي الوقت نفسه يواجه مخاطر مختلفة قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه.

* **أهمية الاستثمار:** تكمن أهمية الاستثمار في تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر محدّد رئيسي للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثيره على الرصيد النقدي و بالتالي على التوظيف الكامل للدخل الوطن.

ويعد الاستثمار سبيل الاقتصاد إلى تنمية الطاقة الإنتاجية من خلال تراكم رأس المال و تطوير أساليب إنتاج، كما يؤدي إلى تعويض ما تمّ استهلاكه من أصول إنتاجية ورأسمالية أو ما يعرف بإحلال رأس المال، فضلا عن ذلك يؤدي الاستثمار إلى تشغيل الطاقات الجديدة من القوى العاملة ويعد وسيلة لادخار التكنولوجيات الجديدة.

* **أهداف الاستثمار:** لقد اعتبر الاستثمار سببا في تقدم ورقيّ المجتمعات المتقدمة، و لا زال المجال واسعا أمام الدول النامية للاهتمام به والتوسع في مجالاته حتى يتسنى لها اللحاق بركب التقدم.

من الأهداف التي يرمي الاستثمار إلى تحقيقيها نذكر منها:

- تحقيق العائد أو الربح: مهما يكن نوع الاستثمار فإن الربح يظلّ هو هدف المستثمر الخاصّ، كما تسعى الدولة دائما من خلال استثماراتها إلى تحقيق هدف المنفعة العامة.
- تكوين الثروة وتنميتها، ويتحقق هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل و تنمية هذه الثروة.

- تأمين الحاجات المتوقعة و تأمين السيولة لمواجهة تلك الحاجات، حيث يوفر الاستثمار هدف تحقيق الدخل المستقبلي.
- المحافظة على قيمة الأصول وهذا من خلال سعي المستثمر إلى تنويع مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة أصوله وثرواته مع مرور الزمن بفعل ارتفاع الأسعار وتقلباتها.

* **مخاطر الاستثمار**: المقصود بالمخاطر هنا هو عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من الاستثمار، وقد تمتدّ هذه المخاطر لتشمل رأس المال والعائد المتوقع لاستثماره.

قد تكون مخاطر الاستثمار كبيرة كما قد تكون متدنية وهي تختلف تبعاً لطبيعة عوائد الاستثمار، حيث تقسم إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية.

- مخاطر نظامية: وهي مجموعة من المخاطر التي ترتبط بالنظام العام للأسواق وحركتها وعوامل أخرى طبيعية وسياسية، وللإشارة فإن هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تمسّ جميع مجالات الاستثمار.
- المخاطر غير النظامية: وهي المخاطر الأخرى المتبقية بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار القائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر قد تصيب الإستثمار ولا تصيب مجالاً آخر، ونذكر منها:
- مخاطر العمل: وهي المخاطر التي تنجم عن استثمار معيّن، فقد يفشل هذا الاستثمار وبالتالي لا تتحقق أهدافه.
- مخاطر السوق: وتنتج عن التغير العكسي في أسعار أصول الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة لتقلب أوضاع السوق.

- مخاطر القوة الشرائية للنقود: وتنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدّي إلى انخفاض في قيمة النقود.
- المخاطر الإجتماعية: وتنتج نتيجة للتغيرات في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدواته، مثل: سنّ تشريعات التأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج.

2-3- التجارة الخارجية:

يلعب التبادل التجاري دورا رئيسيا في الحياة الاقتصادية فهو مقرون بالإنتاج وإن ظهر متأخرا عنه، فمن الناحية التاريخية يقترن الإنتاج بالوجود الاجتماعي للإنسان، بينما اقترن التبادل التجاري بوجود الإنتاج وبتنويع حاجات الإنسان ونموّها، وارتبط هدف الإنتاج بتطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة لحاجان الإنسان، بينما ارتبط هدف التبادل بنقل المنتجات إلى حيث يتمّ إشباع حاجات الإنسان منها. فالإنتاج والتبادل مكمّلان لبعضهما البعض بل هما فرعان لأصل واحد.

لقد تطوّر التبادل التجاري مع تطوّر الإنتاج وتأثّر بالظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وتقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن النظام من العلاقات التبادلية الدولية، يتّصف بالشمولية يُطلق عليه مصطلح التجارة الدولية والتي تُعبّر بصورة عامة عن دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين الدول، والتي تخضع لأنظمة سياسية وثقافية واجتماعية تختلف عن بعضها البعض.

إن التجارة الدولية لها جذور تاريخية بدأت مع الإنسان ودخوله في التجمعات الإنسانية، أي أنها ليست بالمفهوم الحديث الذي يعرفه الإنسان لأوّل مرّة، ولكنها عرفت تطوّرا في المضمون والوسائل بشكل

يتماشى مع التطورات التي حصلت وتحصل في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الدولية.

لقد كان الإنسان في القديم يقوم بإنتاج ما يشبع حاجاته الأساسية ولكن تعدّد حاجات الإنسان وتنوعها جعلته غير قادر على إشباعها بإنتاجه المباشر، فبدأ بالتخصص في المهنة التي يمكنه أداءها بكفاءة أكبر أو في فرع من فروع الإنتاج، وزيادة إنتاجه بقدر يفوق استهلاكه، فلجأ إلى مبادلة ذلك الفائض مع فوائض المنتجين الآخرين الذين تخصصوا في فروع أخرى، ثمّ تمكّن من إشباع بقية حاجاته عن طرق المبادلة. ومن هنا ظهرت المبادلة كوسيلة لإشباع حاجات الأفراد ولعبت دورها في أوّل الأمر كواسطة بين المنتجين والمنتجين ثمّ المنتجين والمستهلكين، وعن طريقها أصبح في مقدور المنتج أن يجد دائما المستهلك الذي يحتاجه لسلعه، كما أصبح في مقدور المستهلك أن يجد المنتج الذي يحتاجه لنقوده.

لقد تطوّر التبادل من الصلة المباشرة بين المنتجين والمنتجين إلى الصلة غير المباشرة بين المنتجين والمستهلكين بعد ظهور طرف ثالث يقوم بدور الوساطة بينهما، يشتري السلع من المنتجين لاستهلاكها قصد إشباع حاجاته الخاصة أنما لإعدادها وجعلها في متناول المستهلكين ذلك هو التاجر الذي قوم بالتبادل التجاري، ومن هنا نشأ التبادل التجاري كنشاط اقتصادي مهمته تحسس مطالب المستهلك من السلع والخدمات والحصول عليها من المنتجين ونقلها وتهيئتها لتكون في متناول المستهلك وفي المكان والزمان المناسبين لكليهما.

وتتمّ مبادلة السلع والخدمات عن طريق قناتين رئيسيتين هما التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وتمثل التجارة الداخلية الشّق الأكبر للتبادل التجاري وسمّيت بالتجارة الداخلية لأن ممارستها تتمّ داخل القطر الواحد، وعادة ما تتمّ التجارة الداخلية من خلال عمليتي تجارة الجملة وتجارة التجزئة، حيث يتم في تجارة الجملة شراء كميات كبيرة من السلع من المنتج أو من المستورد ليتم بيعها لتاجر تجزئة بكميات

أصغر نسبيا. أما تجارة التجزئة فيتم من خلالها تبادل السلع بكميات أصغر، فيقوم تاجر التجزئة بشراء كميات من تاجر الجملة وأحيانا من المنتج وتوزيعها على المستهلك.

وتضمّ تجارة الجملة صنفين من التجارة: الصنف الأول يقوم بشراء السلع وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل أن يتمّ بيعها، أما الصنف الثاني فيضم الوكلاء اللذين يمارسون التجارة نيابة عن المنتج دون أن تنتقل إليه ملكية السلعة والذين يتقاضون أتعابهم في صورة عمولات كنسبة مئوية من قيمة المبيعات. أما التجارة الخارجية فهي التي تتم بين الدول من خلال عملية التصدير والاستيراد حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفقا لإجراءات إدارية ومالية.

لقد أدى انتشار مبدأ التخصص وسهولة المواصلات والاتصالات إلى انتقال التبادل من المحيط المحلّي إلى المحيط الخارجي، فبرزت التجارة الدولية كحلّ لمشكلة عجز الدول عن الدولة عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم مقدرتها على إنتاج هذه السلع إما لأسباب تعود إلى طبيعة تلك السلع أو لعدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقلّ.

الفصل الثامن: البطالـــة

تعرف الحياة في جميع المجالات الكثير من الأزمات: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ... إلخ، وهي تعبر عن شيء خارج العادة بصدد الحدوث.

وتعرف الأزمة الاقتصادية كظاهرة بنتائجها ومظاهرها مثل انهيار البورصة، المضاربات النقدية الكبيرة، البطالة الدائمة ... إلخ، وتتجلّى في تغيرات تمسّ الجوانب الحقيقية للاقتصاد مثل انخفاض الإنتاج بكلّ أشكاله (صناعي، زراعي، خدماتي...) وفي العمالة (بطالة دائمة) وفي الأسعار (انكماش أو تضخم) وانكماش في التجارة الداخلية والخارجية، ويمكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية في دولة ما أحيانا إلى أزمة اقتصادية عالمية إذا كانت هذه الدولة ذات وزن اقتصادي كبير.

وتعد البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات صفة عالمية، وتمثل هذه الظاهرة مشكلة اقتصادية اجتماعية لكل مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا، لأنها تبتعد عن القيم والمعايير المطلوبة الاجتماعية السليمة. إلا أن مشكلة البطالة تزداد أهمية في الدول النامية لزيادة الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمية بالإضافة إلى آثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت مشكلة البطالة منذ أوائل ثلاثينات القرن الماضي حينما أصاب العلم اختلا في التوازن الاقتصادي بلغ ذروته خلال فترة الكساد الكبير الذي حدث خلال الفترة (1929-1933)، حيث بلغ معدل البطالة في بعض الدول الصناعية 40 % في بعض السنوات. كما انتشرت البطالة بمعدلات مرتفعة أيضا في كثير من الدول الصناعية والنامية خلال الفترة (1974-1975) وكذلك خلال الفترة (1981-1983)، وحتى اليوم تعاني دول كثيرة في هذا العالم من أزمة البطالة.

1- البطالة: تعريفها، أسبابها وقياسها:

1-1- تعريف البطالة: في تعريفها الضيق يُشار إلى البطالة بأنها عدم امتهان أيّ مهمّة وتعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

أمّا تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية، والتي تحدّد البطال بكونه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سنّ معيّنة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكن لا يجد فرصة عمل".

مما سبق، يلاحظ بأنه ولأجل اعتبار الشخص عاطلا عن العمل، فإنه يشترط ما يلي[20]:

- أن يكون في سن العمل والذي يتحدد عادة بين 18 و 60 سنة، ويمثل سن 18 سنة الحد الأدنى لدخول سوق العمل، أما سن 60 سنة فيمثل الحد الأعلى أو سن التقاعد للشخص العامل.

- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابه الخاص، وعليه فإن طالب العمل الذي يملك ثروة ويعيش منها ولا يريد أن يمارس أي عمل أو نشاط اقتصادي لا يعتبر بطالا.

- أن يقوم العاطل عن العمل بالبحث الجدي، وهذا ما يوضح الرغبة الحقيقية في العمل، ويمكن اعتبار الشخص باحثا عن العمل إذا قام بالبحث عن أي عمل بأية وسيلة من وسائل البحث المختلفة، مثل التسجيل أو تقديم طلب لدى الجهات والهيئات المعنية بالتشغيل، أو لدى مكاتب الاستخدام أو الإعلان في الصحف، أو تقديم طلبات عمل مباشرة للشركات وأصحاب العمل ... إلخ.

- عدم وجود عمل، ولعل هذا هو المعيار الأهم في اعتبار شخص ما عاطلا عن العمل من دونه.

[20] طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص 298.

1-2- قياس البطالة: تقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يصطلح عليه بمعدل البطالة، وهو يساوي نسبة العاطلين عن العمل، سواء من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إلى حجم القوة العاملة أو الأشخاص النشيطين اقتصاديا، وهؤلاء يمثلون الأشخاص في سن العمل سراء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل، وذلك وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل}} \times 100$$

1-3- أسباب البطالة: تعود البطالة إلى أسباب متعددة، نذكر منها:

- التغير في هيكل الطلب: وهذا يعني أن تطور الاقتصاد الذي يؤدي في بعض الأحيان الانتقال من أسلوب اقتصادي إلى أخر والذي يترتب عليه الاعتماد على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يسبب انتشار البطالة.

- التطور التكنولوجي وتفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة: حيث حلّت الفنون الإنتاجية الكثيفة برأس المال محلّ العمل في الكثير من قطاعات الاقتصاد مما تسبّب في انخفاض للطلب على عنصر العمل، وكلما زاد التطور التكنولوجي أدى ذلك إلى زيادة البطالة نتيجة إحلال الروبوت والآلات فائقة التكنولوجيا محل اليد العاملة لاسيما في المجالات الصناعية.

- السياسات الحكومية في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، وهذا ما قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين، وكذا انتهاج سياسات انكماشية وتخفيض الإنفاق العامّ الجاري والاستثماري ممّا يؤدّي انخفاض الطلب على العمالة.

- إعانات البطالة: وهي من الأمور التي تشجع على البطالة حيث نشهد في بعض الدول الرأسمالية ارتفاع نسبة المستفيدين من نظام الإعانة على البطالة.

– طبيعة المهن والتي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي ومع بعض التقاليد الموروثة.

2– أنواع البطالة: هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لأخر، وتبعا للسبب الذي يشكل أساس بروز ظاهرة البطالة. وبشكل عام يمكن التمييز بين أنواع البطالة الآتية:

2–1– البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تنشأ بسبب تعطل أجزاء من قوة العمل بفعل تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد عن طبيعة قوة العمل المتوفرة وبالتالي يظهر التباين القائم بين هيكل توزيع القوة العاملة وهيكل الطلب عليها. وفي هذه الحالة تجد شريحة من الموظفين أن إمكانياتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل، مما يجعل من التعطل عن العمل أمرا طويل المدى نسبيا.

ويتجلّى هذا النوع من البطالة كذلك عند إحلال الآلة محلّ العنصر البشري ممّا يؤدّي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمّال وأيضاً من خلال انتقال الشركات إلى المناطق ذات العمالة منخفضة التكاليف (الدول النامية كالصين والهند ...) ممّا يسبّب تشوّهات في سوق العمالة على مستوى بعض الدول.

2–2– البطالة الدورية: وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، وفي هذه الحالة يتم تسريح عدد من العمال في الصناعات التي قل الإقبال على منتجاتها أو توقفت عن استيعاب عمال جدد، وقد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل جديد، وذلك يستغرق وقتا يكونون فيه عاطلين عن العمل. وحتى لو وجدوا أعمالا بسرعة، فإن البعض يظل بدون عمل بسبب الدورة الاقتصادية وحالة الركود.

وتعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلاّ أنهم لم يجدوا عملاً، ويتقلّب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش (الكساد) والتوسع.

ومن أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، أما مرحلة التوسع فمن سماتها انخفاض معدل البطالة، ويشير توصيف دورية البطالة إلى دورية الدورة الاقتصادية والتي تتراوح المدة الزمنية لتقلباتها بين ثلاث (03) وأربع (04) سنوات.[21]

2-3- البطالة الإحتكاكية: يتميز هذا النوع من البطالة بأنه قصير الأمد ويكون لفترات زمنية محدودة، وهي تحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأفراد على حد سواء، حيث يحتاج الأفراد والعاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن عملهم أو مهنهم أو مناطق سكناهم إلى فترة للبحث وإيجاد عمل جديد بديل، وهناك أيضا حالة بعض الأفراد الطموحين الذين يتركون عملهم بحثا عن فرص عمل أفضل، أو تهيئة أنفسهم لمهن أكثر جاذبية وذات مردود أعلى مستقبلا.

وبشكل عام تعتبر بطالة هؤلاء جميعا خلال الفترات التي توقفون فيها عن العمل بمثابة بطالة مؤقتة أو احتكاكية أو انتقالية، ويتفق الاقتصاديون على أن هذا النوع من البطالة مؤقت ولفترات قصيرة وتتراوح نسبتها عادة في حدود 3 إلى 4 %.

2-4- البطالة المقنّعة: سميت هذه البطالة بالمقنعة على اعتبار أنها "مستترة" و "غير مكشوفة"، وهي البطالة التي تظهر غالبا في الدول التي تتبع النهج الاشتراكي حيث يفرض هذا النهج توفير فرص عمل لكل من هو في سن العمل وقادر عليه. ويشترط في هذا النوع من البطالة وجود فائض من عنصر

[21] بسام الحجار، مرجع سابق، ص 189.

العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون إنتاجيته الحدية صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على الناتج الكلي.

2-5- البطالة الموسميّة: هذه البطالة غالبا ما تكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية حيث تعطل الكثير من لعمال خلل فترات من السنة بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما يتعطل الفلاحين وعمال البناء وعمال المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال الصناعات الشتوية. ومن المعروف أن هذا النوع من البطالة يمكن التغلب على بعض أجزائه وذلك بإجراء تحسينات على العمل واستخدام الوسائل الفنية في العمل، مثل البيوت البلاستيكية والزجاجية في الزراعة ووسائل التخزين السليمة للصناعات الموسمية.

2-6- البطالة الجامدة: وتسمى أحيانا بالبطالة الاختيارية، وهي التي تمثل العاطلين الدائمين والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي من أغنياء البلدان النامية الذين يعتمدون بشكل أساسي على فائض الأموال لديهم وعلى ادخاراتهم في البنوك، كما تنشأ هذه البطالة نتيجة ترك بعض العاملين عملهم بمحض إرادتهم لأسباب معيّنة.

3- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة ووسائل معالجتها:

3-1- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة تعد البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تتركه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

وتتمثل الآثار السلبية الاقتصادية التي تنجم عن البطالة في عملية هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة، كما ينجر عنها التراجع والتآكل في قيمة رأس المال البشري.

أما عن الآثار أو الكلفة الاجتماعية فمردها أن العاطلين عن العمل يعيشون عالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم، وأن استمرار تعطلهم عن العمل لفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلا على الأفراد وأسرهم وعلى المجتمع بشكل عام، كما يؤدي استمرار البطالة وبمعدلات عالية الى تفشي الجرائم والأمراض وزيادة معدلات الاختلالات النفسية والعقلية ... الخ.

وبخصوص الآثار السياسية للبطالة فلا يخفى الوعود التي يرفعها السياسيون في حملاتهم الانتخابية من أجل كسب ود الناخبين واستقطاب الرأي العام بتقديم الوعود والتعهدات بخصوص خلق مناصب الشغل وفرص العمل والحد من معدلات البطالة في برامجهم الانتخابية، وكثيرا ما يتم الحكم على مدى نجاح الأداء السياسي للحكومات المختلفة بمسائل التشغيل وتحقيق معدلات دنيا للبطالة في المجتمع.

وهكذا، فان الدول التي تعاني من بطالة تحرص على الإسراع في مواجهتها والتصدي لها بكل السبل والوسائل الممكنة، وذلك بهدف الحد منها والقضاء على عليها أو التقليل من آثارها. وتقترن مجابهة مشكلة البطالة عادة بخطط مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل.

3-2- وسائل معالجة أزمة البطالة:

أن الحد من البطالة هو عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يضع في مقدمة أهدافه ضرورة الانسجام والتناسق بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطني، هو تحدي يقع على عاتق الحكومة وأجهزتها المختلفة في إطار إستراتيجية متكاملة من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، والتي من أهمها:

3-2-1- زيادة الطلب الكلي: ويتم ذلك عن طريق استخدام كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية على النحو الآتي:

* **السياسة النقدية:** وتستخدم الأدوات الآتية:

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية والاستهلاكية وعلى الأوراق التجارية.

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

- دخول البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية مشتريا للسندات.

* **السياسة المالية:** وتستخدم الدولة فيها أدوات السياسة المالية المتمثلة في:

- زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية وذلك لزيادة الدخول أو خلق دخول جديدة.

- تخفيض الضرائب على حركة الدخول وخاصة المتدنية منها وذلك لزيادة قدرة الفرد على الإنفاق.

3-2-2- تسهيل عملية انتقال العمالة بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم من أجل إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل في قطاعات وأقاليم مزدهرة، وتسهيل هجرة العاطلين عن العمل إلى الخارج، وسن قوانين للحد من العمالة الوافدة من الخارج.

3-2-3- تطبيق سياسة للأجور تعمل على التوسع في التشغيل، وإنقاص ساعات العمل مما يؤدي إلى تشغيل عدد اكبر ممكن من العمال.

3-2-4- تخفيض مستويات الدعم ومنح البطالة التي تقدم للعاطلين عن العمل.

الفصل التاسع: التضخم

يحتل التضخم مكانا بارزا في الدراسات الاقتصادية وذلك لكونه حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات، وهذه الظاهرة ليست محلية فقط بل باتت مشكلة عالمية. وهذا ما حدا بالحكومات المختلفة إلى الاهتمام بإثارة وتجنب مخاطره على النشاط لاقتصادي والاجتماعي، عن طريق رسم السياسات المالية والنقدية. وتتضارب السياسات المفسرة لهذه الظاهرة نظرا لاختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات.

1- تعريف التضخم وأسبابه:

1-1- تعريف التضخم: للتضخم تعاريف متعددة حسب المدارس الاقتصادية، ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن نظرية التضخم مرت بتطورات تبعا لتطور الفكر الاقتصادي. وعليه، سنحاول تقديم تعريف التضخم باعتباره ظاهرة نقدية أو ظاهرة سعرية.

1-1-1 التضخم ظاهرة نقدية: يعرف التضخم وفق هذا الاتجاه بأنه "تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود، أو في الإصدار النقدي، أو في التوسع في الائتمان، أو من خلال الطلب على النقود".

1-1-2- التضخم ظاهرة سعرية: وفق هذه المقاربة فإن التضخم هو "الارتفاع الملموس والمستمر في الأسعار عبر الزمن، وهذا يعني أن التضخم يجب أن يكون ارتفاع الأسعار فيه واضحا ومستمرا، حيث أن الارتفاع الطفيف والمؤقت في الأسعار لا يعتبر تضخما".

1-2- أسباب التضخم: يحدث التضخم كأي ظاهرة اقتصادية نتيجة تفاعل عدة عوامل فيما بينها، وتتمثل مسببات التضخم، في:

1-2-1- ارتفاع الطلب الكلي: يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي، ومنطلق هذه الفكرة يعود إلى الاقتصاديين "فيكسل" السويدي و "كينز" الإنجليزي، ومؤداها أنه، وطبقا لنظرية كمية النقود، فإن مستوى الأسعار يرتبط مباشرة وبطريقة تناسبية مع التغير في كمية النقود. ويحدث التضخم عندما تزداد هذه الكمية، حيث يكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار متكافئ دائما مع معدل التغير في كمية النقود.[22]

وهناك أسباب تؤدي إلى ارتفاع وزيادة الطلب الكلي، هي:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في منح الائتمان من قبل المصارف.
- العجز في الموازنة.
- تمويل العمليات الحربية.
- التوقعات بارتفاع الأسعار والأوضاع النفسية.
- الارتفاع في معدلات الأجور.

1-2-2- انخفاض العرض الكلي: لم يكن جانب الطلب وحده كافيا لتفسير ظاهرة التضخم تفسيرا كاملا في كل الفترات التي يحصل فيها التضخم، لذلك ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مقربات جديدة لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار بالموازاة مع الارتفاع في معدلات البطالة، وفحواها أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة.

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى انخفاض العرض الكلي، هي:

- تحقيق مستوى الاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية.

[22] خالفي علي، مرجع سابق، ص 194.

– عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع.

– عدم كفاية عناصر الإنتاج (العمال، المواد الأولية، ... إلخ).

2- أنواع التضخم:

للتضخم عدة أنواع، يمكن التمييز بينها طبقا لمجموعة من المعايير، نوردها على النحو الأتي:

2-1- من حيث الأسباب المنشئة للتضخم:

2-1-1- الضغط التضخمي: ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم:

– تضخم الطلب: وهو ذلك التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلّي على السلع والخدمات عن نسبة المعروض منها.

– تضخم التكاليف: ويحدث بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاجية (زيادة تكاليف عناصر الإنتاج).

– التضخم الذاتي: وينشأ من تأثير المؤسسات أو الحكومة في الأسعار وفي أوضاع الأسواق، حيث يُعتبر الاحتكار شرطا أساسيا للسيطرة على الأسعار في السوق.

2-1-2- العلاقات الاقتصادية الدولية: وهنا نميز بين نوعين للتضخم:

– التضخم المحلي: ويحدث بسبب وجود ثغرات واختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني خاصة في الدول النامية.

– التضخم المستورد: وهو التضخم الناشئ من خلال التجارة الدولية، حيث أنه عندما تصدر الدول المتقدمة منتوجات بأسعار تضخمية للدول المتخلفة فإن هذه الأخيرة عند حصولها على السلع سوف تستورد التضخم بسبب الضغوط التي تتعرض لها من خلال هذه الواردات.

2-2- من حيث خصائص التضخم:

2-2-1- مدى حدّة الضغط التضخمي: ونفرق بين:

- التضخم الجامح: ويعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني حيث ترتفع الأسعار بصورة حادة وباستمرار بالشكل الذي يرتب آثار يصعب على السلطات النقدية الحدّ منها وتفقد لعملة المحلية قيمتها بشكل سريع، وعلاج هذا النوع من التضخم هو استبدال العملة الوطنية بشكل كامل ومن انعكاساته انهيار قيمة العملة وبالتالي القدرة الشرائية، انهيار النشاط الاقتصادي، ....

- التضخم الزاحف: وهو التضخم الذي يحدث عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وهو تضخم ضمن قدرة السلطات النقدية ومحلّ سيطرتها.

2-2-2- على أساس القطاع: يتنوع التضخم بتنوع القطاعات الموجودة، فالتضخم الذي يحدث في سوق السلع يختلف عن التضخم لذي يحدث في سوق عوامل الإنتاج.

- التضخم في أسواق السلع: ويشمل التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي.

- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: ويشمل تضخم الأرباح (زيادة الاستثمار على الادخار) ممّا يحقق زيادة في الأرباح في مجالات صناعة سلع الاستهلاك والاستثمار، وتضخم الدخل (زيادة الأجور) الذي يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج.

2-3- من حيث مدى تحكم الدولة في جهاز الإئتمان:

- التضخم الطليق (الظاهر): وينشأ نتيجة حركة مستمرة لارتفاع الأسعار يقابلها ارتفاع الأجور والنفقات الأخرى دون أيّ تدخّل من السلطات للحدّ من هذا الارتفاع أو محاولة التأثير فيه مما يؤدي إلى تفشي

ظاهرة التضخم، ويؤدي هذا السلوك من قبل السلطات بعدم التدخل إلى الخوف من ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسب أكبر.

– التضخم المكبوت: على النقيض من التضخم الطليق، فإن هذا النوع من التضخم يكون مستتراً وغير ظاهر، حيث تتدخل الدولة في سير حركات الأسعار، وهذا من خلال التحكم والسيطرة على منظومة الأسعار بتحديد المستويات العليا منها من خلال مختلف الإجراءات مثل التسعير الجبري والبطاقات الاستهلاكية.

– التضخم الكامن: بموجب هذا التضخم يظهر أن الدخول النقدية في ارتفاع ملحوظ حيث تتوفّر لدى الأفراد دخول معيّنة لكنهم لا يستطيعون إنفاقها لتدخل الدولة في منع بعض السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فيبقى التضخم كامنا وخفيا ولا يسمح له بالظهور، وهو ما يحدث في أوقات الحرب مثلاً.

3– الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ووسائل معالجته:

3–1– الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم: يؤدي التضخم مثله مثل البطالة إلى تراجع مستوى الرفاه العام للمستهلك، كما يترك آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء. ويمكن إجمال هذه الآثار على النحو الأتي:

3–1–1– آثار التضخم على إعادة توزيع الدخل: يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتأثر به أصحاب الدخول الثابتة، فهو بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخول والثروات بين افرد المجتمع بطريقة عشوائية، ممّا يوسع الهوة بين فئات المجتمع ويؤدي إلى تراجع هام في حجم الطبقة المتوسطة.

وبعبارة أخرى فان التضخم يعاقب دون وجه حق تلك المجموعات من السكان الأضعف والأقل مقاومة له من أصحاب الدخول المحدودة، وتحديدا فإنه يعاقب ثلاث مجموعات من الناس، هم: أصحاب الدخول المحدودة، مثل الموظفين وأصحاب المعاشات، وأصحاب المدخرات، وكذا الدائنين.

وبالمقابل يفيد التضخم ثلاث مجموعات أخرى، هي: أصحاب الدخول غير المحدودة، مثل التجار وأصحاب الأعمال، والمدينين، وكذا المضاربين سواء في البورصة أو الذين يبيعون ويشترون بهدف الربح من تحركات الأسعار.

3-1-2- تقليل الادخار والحد من الاستثمار: يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الأسعار إلى إضعاف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار، والتوجه بدلا من ذلك نحو الإنفاق الاستهلاكي الآني هربا من ارتفاع الأسعار المتوقع، وهذا بدوره سيعيق تدفق المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف بالتالي فعالية المؤسسات والأسواق المالية، ويؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار.

- الأثر على سعر الفائدة: لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين وتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فان آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في الاعتبار معدل التضخم المتوقع من سنة لأخرى، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة التضخم إلى العائد على أموال المقترضين. ومن هنا يجري التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث أن:

سعر الفائدة الحقيقي (R) = سعر الفائدة الإسمي (I) – معدل التضخم (f)

- انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي: يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الوطنية ويجعلها أقل جاذبية في الأسواق الخارجية مقارنة بالسلع المنافسة الأخرى، وبالتالي فإنه يحد من قدرة الدولة على التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

إضافة إلى الآثار المذكورة أعلاه، هناك أثار أخرى تساهم في تدهور حالة الاقتصاد الوطني، ومنها:

– التأثير على النظام النقدي المحلّي: حيث يؤدي التضخم إلى فقدان ثقة الأفراد في العملة وفي الادخار.

– التأثير على هيكل الإنتاج حيث أن التضخم يعمل على توجيه الموارد المالية إلى مجالات لا تساهم في التنمية مثل التجارة والاستيراد، بعيدا عن الاستثمار والإنتاج.

– انتشار أمراض اجتماعية خطيرة مثل الرشوة والفساد الإداري.

– التأثير في قطاع الائتمان.

– التأثير على النظام الخارجي للاقتصاد: حيث يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي إضعاف ميزان المدفوعات.

3-2- وسائل معالجة التضخم: يتم معالجة التضخم وتقديم الحلول والاقتراحات الهادفة إلى حصر آثاره، من خلال أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، على النحو الآتي:

3-2-1- السياسة النقدية: وتتمثل في الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي باعتباره يمثل السلطة النقدية في الدولة والتي ترمي إلى التحكم في عرض الكتلة النقدية، وهذا من خلال:

– رفع سعر إعادة الخصم والذي يُتبع بارتفاع معدلات الفائدة في السوق النقدي، وهو ما يحدّ من اللجوء إلى الإقراض ويعزز عملية الادخار بالحدّ من الاستهلاك.

– عمليات السوق المفتوحة.

– زيادة الاحتياطي القانوني.

3-2-2- السياسة المالية: وتتمثل، في:

– السياسة الجبائية: حيث أن زيادة الضرائب تؤدي إلى امتصاص حصّة معتبرة من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد.

– ترشيد الإنفاق العام.

– الرقابة على الدين العام.

الفصل العاشر: التنمية والسياسات الاقتصادية

1- النمو والتنمية الاقتصادية:

1-1- تعريف التنمية الاقتصادية: يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع التي تشغل بال وتفكير الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في الدول المختلفة، وقد تباين الاقتصاديون في تعريفها باعتبارها عملية معقدة وشاملة وترتبط بعناصر كثيرة.[23]

ويقصد بالتنمية الاقتصادية عملية التغيير الحقيقي والهيكلي للناتج الوطني الإجمالي والتي تشمل كافة القطاعات والأنشطة كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم والبنية التحتية والسياحة، وتشمل القطاعين العام والخاص، كما تهتم بهيكلة السوق المحلي والخارجي.[24]

وعليه، تشير التنمية الاقتصادية إلى كل عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، وتحقق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم أو التطور.

وبتعبير أشمل يقصد بالتنمية الاقتصادية كل عملة تغيير أو تطور هيكلي للمجتمع في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

وتتجلى مظاهر التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- حصول زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي أي زيادة في القدرة الشرائية للفرد.
- حصول زيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة.
- ارتفاع نسبة تشغيل اليد العاملة وهو ما يساهم في تخفيض معدلات البطالة.
- زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي الوصول إلى حالة من الفائض في الميزان التجاري.
- زيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي.

---

[23] خالفي علي، مرجع سابق، ص 199.

[24] طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص 463.

- انخفاض نسبة الأمية وارتفاع مستوى التعليم وزيادة التخصصات العلمية والفنية .
- انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع متوسط عمر الفرد وزيادة الوعي الصحي والتعليمي وزيادة الرعاية الاجتماعية.
- ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي وزيادة الكفاءة الحدية لرأس المال.
- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتخفيض معدل التبذير والهدر.
- رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة.
- تزايد القدرة على كبح جماح الأزمات الاقتصادية في حالة حدوثها كالكساد والتضخم ... إلخ.

1-2- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث يمثل متوسط الدخل الفردي نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان. وعليه، فإن النمو الاقتصادي يمثل معدل زيادة نصيب الفرد، كما يعرف بأنه الزيادة المضطردة في إمكانيات وقدرات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع. ويتعين أن يفوق معدل نمو الدخل معدل النمو السكاني حتى تكون نسبة النمو إيجابية، وأن ينسحب هذا النمو على القطاعات الاقتصادية المهمة حسب ميزات كل دولة.

أما التنمية الاقتصادية، وكما سبق ذكره، فهي عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره، وتشير إلى تطور المجتمع من خلال استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال تطوير المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن.

فالتنمية إذا تعني القضاء على التخلف الذي يمثل فشل متراكم ومتعدد الجوانب يشمل كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والإعلامية والعلمية، أما النمو الاقتصادي فإنه لا يتطرق إلى تلك الجوانب إلا من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين مفهومي التنمية والنمو، فيما يلي:

- النمو زيادة في الناتج الوطني وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ويحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة، فيما تعد التنمية عملية إدراكية تراكمية نتيجة لتدخل الدولة.

- لا يؤدي النمو في المدى القصير إلى إحداث تغييرات هيكيلية في الاقتصاد الوطني بينما تعمل التنمية على إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

- قد يواكب النمو في الدول النامية إسقاطات النموذج المتقدم حيث يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وتغير أنماطه، ولكنه لا يتحول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة.

2- أهمية السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية:

2-1- مفهوم السياسة الاقتصادية: يعبر مفهوم السياسة الاقتصادية عن السياسة التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، أي في كل ما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتبادل والاستثمار ... ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية وفقا للمبادئ التي تحددها.

وتتطلب السياسات الاقتصادية تحديد الأهداف، من خلال التعبير عن طموحات المجتمع ذات الطابع الاقتصادي، وكذا الرزنامة الزمنية ووسائل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه.

تشمل التنمية الاقتصادية ثلاثة (03) مجالات رئيسية، هي[25]:

[25] نفس المرجع، ص 468.

– السياسات التي تتعهد بها الحكومات لتلبية الأهداف الاقتصادية لعملية التنمية، مثل: استقرار الأسعار مع معدل تشغيل مرتفع، وتوسيع القاعدة الضريبية، واستمرارية النمو واستدامته، وتشمل الجهود المبذولة من الدولة في إطار السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والسياسة الضريبية وتنظيم المؤسسات المالية والنقدية.

– السياسات والبرامج التي توفر البنية التحتية والخدمات اللازمة لتلبية حاجيات المجتمع، مثل: الطرق والجسور والحدائق والإسكان والتعليم ... إلخ.

– السياسات والبرامج الموجهة من قبل الدولة والتي ترمي إلى خلق فرص عمل سريعة ومستمرة في الأنشطة المالية والتجارية والتسويق وتنظيم وتطوير الأحياء السكنية وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والاهتمام بنقل التكنولوجيا.

2-2- البيئـة والتنمية الاقتصادية: هناك اعتراف دولي واهتمام متزايد لدراسة أثار التنمية الاقتصادية على البيئة وعلى نحو مضر للكون من خلال ارتفاع درجات الحرارة والتأثير على طبقة الأوزون بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري التي يسببها تصاعد الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

2-2-1- مفهوم البيئة: تعرف البيئة كما أقرها مؤتمر ستوكهولم (1972) بأنها" مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على حياة ونمو الكائنات الحية"، أو هي "المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل في التربة، الماء، الهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية".

ويتكون الإطار البيئي من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها البعض، تشمل: البيئة باعتبارها مصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية، وأخيراً البيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات.

2-2-2- المشكلات البيئية من وجهة نظر النشاط الإقتصادي: يتأثر النشاط الاقتصادي بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسه سواء كان نشاطاً زراعيا، صناعيا، خدميا ... إلخ، وفي الوقت نفسه يؤثر بدوره في البيئة مما يخلق نوعا من العلاقة التبادلية بينهما. ويمكن حصر المشكلات البيئية في:

- مشكلة الانفجار السكاني: حيث يؤدي ذلك إلى عدم وجود توافق بين النمو السكاني والموارد التي تتسم بمحدودية وفرتها في الطبيعة.

- مشكلة التلوث: أي تغير خصائص البيئة مما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة الإنسان على ممارسة حياته بشكل طبيعي.

- استنزاف الموارد البيئية: حيث يؤدي الاستخدام المفرط للتكنولوجيا إلى إحداث ضغوط هائلة على البيئة وتدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (أراضي، مياه جوفية، غابات، أنهار، أنظمة إيكولوجية ...).

- مشكلة الضجيج وما تخلفه من متاعب صحية نتيجة التأثيرات السلبية للنشاط في الورشات الصناعية التي تستخدم الآلات والتجهيزات ذات محركات الضغط العالي.

2-2-3- المشكلات البيئية العالمية: وتتمثل في:

- ارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل زيادة مستوى وحجم الغازات الدفيئة المنبعثة من المناطق الصناعية.

- تآكل طبقة الأزون: حيث أن الأزون يتواجد في الغلاف الجوي لحماية الأرض من الإشعاعات فوق البنفسجية، وحيث أن الغازات الدفيئة تؤدي إلى تقليل فعالية الأوزون في حماية الغلاف الجوي.

- التفجيرات النووية وما تخلفه من تأثيرات على الإنسان والأرض وطبقة الأوزون نتيجة الغازات والإشعاعات والحرارة التي تخلفها.

- تدمير الغابات الاستوائية.

3- التنمية المستدامة وأبعادها: برز مفهوم التنمية المستدامة خلال فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد باستوكهولم العاصمة السويدية في 05 جوان 1972، وقد تمّ تبني هذا المصطلح بشكل رسمي ودائم بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة الصادرة سنة 1987 والمعروف بتقرير بروند تلاند، حيث أشار هذا التقرير إلى أن التنمية المستدامة هي" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها".

3-1- مفهوم التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة بأنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط المعروفة للتنمية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ... إلخ) بل تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتطورها، وهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية".[26]

3-2- أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.[27]

3-2-1- البعد الاقتصادي: وتعني الاستدامة في هذا الإطار استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة في مجال الطعام، المسكن، الملبس، الصحة والتعليم ... إلخ.

3-2-2- البعد البيئي: ويركز على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

---

[26] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علون التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص ص 11-12.

[27] مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص 135.

3-2-3- البعد الاجتماعي: ويركز هذا البعد على اعتبار الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات بكل شفافية.

3-3- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- زيادة الدخل الوطني: من خلال زيادة الدخل الحقيقي عبر زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، حيث كلما توفرت رؤوس الأموال و الموارد البشرية الكفأة كلما أمكن تحقيق زيادات مهمة في الدخل الوطني.

- تحسين مستوى المعيشة: وذلك من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و ضمان العدالة في توزيع الدخل الوطني، و توفير الخدمات الإجتماعية للأفراد و حماية حقوقهم و تمكينهم من المشاركة في إتخاذ القرار.

- ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية.

قائمة المراجــع:

1- إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

2- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلون التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

3- بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

4- بولمكاحل إبراهيم، محاضرات في مقياس علم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.

5- بن حمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

6- خالفي علي، المدخل إلى علم الإقتصاد: مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار المختار، الاسكندرية، 1993.

طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الإقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

8- زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.

9- صخري عمر، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

10- طلبة مختار، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007.

عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.

11- عزت عبد الحميد البرعي ومصطفى حسن مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، 2006.

12- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2012.

13- كساب علي، النظرية الاقتصادية: التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14- معين أمين السيد، مدخل إلى الاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية، 2010.

15- ناصر مراد، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، الجزائر، العدد 26، جوان 2010.